الصفقة
الاقتصادية

العدد السادس - مارس/ أبريل 2021

الجمهورية الثانية

THE REAL GATE

ملف خاص

عاصمة «الشباب» .. التحدي والمستقبل

بقلم:
إيمان عريف

تحول حلم إنشاء عاصمة جديدة تعبر عن مصر الحديثة إلي حقيقة ثابتة على الأرض.. منذ انطلاق مؤتمر مارس الاقتصادي عام 2015، بمدينة السلام «شرم الشيخ» ، ليعلن الرئيس عبدالفتاح السيسي الجمهورية الثانية بالتزامن مع افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة نهاية العام الجاري.

العاصمة الإدارية الجديدة تم تصميمها لتكون مدينة عصرية بأحدث التكنولوجيا لتصبح مجتمع ساحر بيئي نظيف، لتشمل دور للعبادة وحي كامل للمال والأعمال ومنطقة السفارات وناطحات سحاب ونهر أخضر بطول عشرات الكيلو مترات، وتم إنشاء بنية تحتية كاملة بأحدث المواصفات العالمية وتكنولوجيا تفوق أجمل مدن العالم لتدخل مصر عالم الجيل الرابع من المدن الذكية.

ولأنه كان حلم.. ودائما يتحمس الشباب للحلم.. قرر الجيل الجديد الاستثمار ومساندة الدولة، لتحويل الصحراء إلي ناطحات سحاب ومشروعات استثمارية تنافس في المعمار والذوق والخدمات والمولات والمباني التجارية والإدارية والترفية لتصبح مصر أجمل دول العالم، ليظهر جيل جديد من مستثمري الشباب، منهم من هو استمرار لمسيرة آبائهم، ومنهم من له خبرات سابقة في مشروعات صغيرة، ومنهم من شارك مع كيانات ذات خبرة كبيرة سابقة، لتحتضن العاصمة الإدارية الجديدة جيل جديد من المستثمرين في مجال التطوير العقاري.

ورغم أن شركة العاصمة الإدارية الجديدة وضعت شروطًا صارمة في الحصول علي قطع أراضي ومواعيد محدده للتسليمات، ومواعيد لسداد قيمة الأراضي لا تهاون بها. إلا أن جيل الشباب قرر وباقتناع أن يستثمروا في حلم الدولة، وحلم جيل جديد قادم.. ينافس مع عمالقة المطورين العقاريين في مصر، ويستفيد من خبراتهم ويضع يده في يدهم لتصبح مصر علي خريطة أكبر دول العالم.

جيل قرر النجاح وبناء مصر جديدة، جيل يؤمن بعلمه وقدراته، جيل قادر علي تحقيق النجاح، جيل سافر وتعلم واكتسب خبرات من جميع دول العالم، وقرر أن يمنح علمه وخبراته لوطنه بمساندة من سبقوه ويبني ويساهم في نجاح مصر الجديدة.

إنهم الشباب يا سادة.. عندما يؤمن بالفكرة يصنع المعجزات، لتصبح العاصمة الإدارية الجديدة، عاصمة الشباب.. عاصمة المستقبل.. عاصمة التحدي.. عاصمة الأمل.

تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية

THE REAL GATE

عروض وتسهيلات عقارية لم تشهدها مصر من قبل

٢٥-٢٧ مارس ٢٠٢١
مركز مصر للمعارض الدولية
محور المشير طنطاوي – التجمع الخامس

ONLINE REGISTRATION IS NOW OPEN
www.therealgate.com/visit

PLATINUM SPONSORS
EMAAR MISR · RED · SOROUH · COLDWELL BANKER CBE NEW HOMES · SODIC

GOLD SPONSOR
INERTIA

BRONZE SPONSORS
MOUNTAIN VIEW · SAUDI EGYPTIAN DEVELOPERS · MISR ITALIA

ORGANISED BY
ACG-CBE

PR PARTNER
POD

BUSINESS PARTNERS
pwc · JLL · WATG · Hill International

TV PARTNERS
ON · extra news

STRATEGIC MEDIA PARTNER
اليوم السابع

مواعيد الزيارة:
الخميس ٢٥ مارس: من الثانية عشرة ظهراً حتى الثامنة مساءاً
الجـمعة ٢٦ مارس: من الثانية ظهراً حتى العاشرة مساءاً
السبـت ٢٧ مارس: من الثانية عشرة ظهراً حتى الثامنة مساءاً

Scan this QR CODE, and Stay Tuned with us

CONNECT WITH US:
#therealgate #therealgate2021

الصفقة الاقتصادية
مجلة اقتصادية شهرية
العدد 6 - مارس - أبريل 2021

صاحب الامتياز ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إيمان عريف

إخراج وتصميم
شريف زهير

رئيس قسم التصوير
محمد سويلم

جرافيك
محمد رمضان

التنفيذ
أدهم ياسر

أرشيف
وليد بدر

المراسلات
٤ ش ابن خلدون
الهرم - الدور ٦
تليفون:
01008007198
E-mail:
safqanews@gmail.com
web:
www.safqa.news

أسعار المجلة
مصر 25 جنيهًا - السعودية 20 ريالًا - الإمارات 20 درهمًا - مسقط 2 ريال - الكويت 2.5 دينار - البحرين 2 دينار - لبنان 10000 ليرة المملكة المتحدة 6 جنيهات استرلينية

تصدر برقم 1162332
ترخيص أجنبى - لندن

داخل العدد

18 الأهلي صبور ومجموعة التزام لإدارة الأصول يدشنان «تفوق مصر» و«ثري سيكستي مصر»

20 تطوير مصر تطلق «دى باى» باستثمارات 7 مليارات جنيه في الساحل الشمالى

42

مصر على طريق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية عام 2023

P.58

الجمهورية الثانية
نحو مجتمع مصري يتعلم ويفكر ويبتكر

بعد ست سنوات من العمل الجاد وإطلاق العديد من المشروعات العملاقة، اختار الرئيس عبدالفتاح السيسي نهاية العام الحالي لإعلان الجمهورية الثانية، بالتزامن مع افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة، مؤكدًا أن انتقال الحكومة لهذا المقر، وتحرك كل المحافظات إليها يهدف أن يكون التطور في جميع المجالات وليس المباني فقط. فمنذ بداية تولى الرئيس السيسي حكم مصر، عمل على تطوير ليس فقط البنية التحتية لمصر، بل إعادة بناء الإنسان المصري، وتكون رأس مال بشري قادر على التعامل مع العصر الحديث، فأطلق في عام 2014 مبادرة «نحو مجتمع مصري يتعلم ويفكر ويبتكر»، كان من ثماره إطلاق مشروع بنك المعرفة المصري عام 2015.

مدن ذكية..القضاء على العشوائيات.. وتأمين صحي وتمكين المرأة

إعادة بناء الإنسان وتكون رأس مال بشري قادر على التعامل مع العصر الحديث

بعد سنوات من إهمال تطوير البنية الأساسية وقدرات المواطن المصري، أحرزت الدولة المصرية تقدمًا ملحوظًا في مسيرة التنمية على كافة الأصعدة، بما يشمل رفع مستوى معيشة المواطنين، وتطبيق برنامج جاد للإصلاح الاقتصادي يستهدف دعم دور القطاع الخاص في التنمية، وتحفيز إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، فضلاً عن المضي قدما بتحسين خدمات الإسكان، والتعليم، والصحة، والنقل، وشبكات الحماية الاجتماعية، كما أولت الدولة المصرية اهتماما بالغًا بتعزيز التعاون الدولي مع المؤسسات الدولية والتعاون الثنائي مع الدول الصديقة، بما مكنها من المضي قدما بخطوات متسارعة في مسيرة التنمية.

الإصلاح الاقتصادي

كانت البداية إصلاح الاقتصاد المصري والعمل على إعادة هيكلته، بعدما شهدت كافة المؤشرات المالية تدهورًا كبيرًا خلال السنوات التي سبقت توالى الرئيس السيسي، واتخذ الرئيس القرار بالإصلاح وسانده الشعب في تحمل أعباء الإصلاح الاقتصادي.

وأشادت مؤسسات التمويل والتصنيف الدولية بالاقتصاد المصري، وأبدت نظرة متفائلة وإيجابية حول مستقبل أدائه خلال السنوات المقبلة؛ بما يعكس الجهود الإصلاحية والتنموية غير المسبوقة لتحسين مستوى معيشة المواطنين والخدمات المقدمة إليهم، على النحو الذي ساعد في تجنيب الاقتصاد القومي السيناريوهات الأسوأ التي مرت بها الاقتصاديات العالمية خلال أزمة «كورونا».

وأشارت التقارير الدولية إلي أن مصر تُعد الدولة الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط، التي من المتوقع أن تستعيد معدلات النمو العالمية السائدة قبل الجائحة، ومن المتوقع أيضًا أن تصبح مصر بين أكبر 10 اقتصادات على مستوى العالم في عام 2030، وتقفز وفقًا لمعدل الناتج المحلى الإجمالي من المرتبة الواحدة والعشرين إلي المرتبة السابعة عالميًا.

وأشادت التقارير بتنوع الاقتصاد المصري وتحسن أداء إدارة المؤسسات، وتمتع القطاع المصرفي المصري بمرونة عالية وهيكل تمويلي قوى؛ بما يعكس ثقة الخبراء في فعالية وتوازن السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة من الحكومة خاصة تلك المرتبطة بإدارة الأزمة الاقتصادية والصحية الحالية، إضافة إلي عمل الحكومة على استمرار وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمالي، وتنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية لتعزيز معدلات النمو ومشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وتقوية منظومة الحكومة ونظم المتابعة للأداء الاقتصادي وتحسين مناخ الأعمال.

960 .....

مشروعًا بإجمالي استثمارات بلغت 81290 مليون جنيه مصري تم تنفيذها في مجال الصحة والسكان

156 .....

مدرسة تم تطويرها وتم تنفيذ 1484 مشروعًا في مجال التعليم العالي بإجمالي استثمارات بلغت 17157.69 مليون جنيه

4.1 .....

مليار جنيه إجمالي قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم تقديمها لـ77 ألف مشروع على مستوى الجمهورية

منظومة التعليم

أدرك الرئيس السيسي أن العبور إلي الدولة الحديث لا يمر إلا عبر تطوير التعليم، فعمل على تطوير التعليم قبل الجامعي باعتباره خطوة نحو بناء المجتمع الحديث عن طريق إتاحة العلوم والمعارف الإنسانية بشكل ميسر لكل مواطن، وعملت وزارة التربية والتعليم على إعادة النظر في منظومة التعليم التقليدية لرفع مستوى مصر في التصنيفات العالمية فصممت نظام تعليم مصري جديد «EDU2»، بدأ تطبيق النظام الجديد خلال العام 2018 على مرحلة الروضة والصف الأول الابتدائي، شمل بناء مناهج جديدة تختلف اختلافًا تمامًا عن المناهج في النظام القديم ووضعت وفق رؤية مصر للتنمية المستدامة 2030، بالإضافة إلي اختلاف طرق التدريس على مستوى المدارس بجميع محافظات مصر والبالغ عددها 55 ألف مدرسة.

وفى المرحلة الثانوية قامت وزارة التربية والتعليم بتسليم كل طالب بالصف الأول الثانوي جهاز تابلت بتكنولوجيا الـ4G، مع ربط منظومة المناهج ببنك المعرفة، وتطبيق منظومة الامتحانات الإلكترونية بنظام الكتاب المفتوح «Open book».

فيما شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي خلال الـ6 سنوات الماضية من حكم الرئيس السيسي إنجازات متنوعة في عدد من المجالات، التي حققت نتائج متميزة لتطوير منظومة التعليم العالي، والارتقاء بالمستوى الأكاديمي للجامعات والمعاهد البحثية المصرية. وتم زيادة عدد الجامعات والمراكز البحثية، والتوسع في الجامعات الأهلية ومراكز البحث العلمي مما كان له الأثر في الارتقاء بجودة التعليم، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

الصحة

أولى الرئيس عبدالفتاح السيسي منذ توليه المسئولية قبل 6 سنوات القطاع الصحي أهمية بالغة باعتباره أحد أبرز الملفات التي تخدم المواطن المصري، وأطلق العديد من المبادرات الصحية التي من شأنها الحفاظ على صحة المواطن المصري، وأصبح الملف الصحي شاهدًا على التطور الكبير الذي طال جميع المجالات الحيوية، من خلال إعادة تأهيل البنية التحتية الصحية وتطويرها لتواكب التطور في أداء الخدمة الصحية من خلال تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل الجديدة.

وتم إطلاق حزمة من الإصلاحات الصحية للإسراع بتوفير الخدمة للمواطن وبشكل سريع في ظل تطبيق معايير الجودة المتبعة عالميًا بهدف تحقيق رضي المريض عن الخدمة. مما أحدث طفرة في الملف الصحي ليتغير واقع المصريين إلي حياة صحية أفضل ويتمتعوا بمستوى جيد من الخدمات الصحية والطبية التي توفرت دعما لمحور بناء الإنسان صحية من خلال البدء في تطبيق منظومة التأمين الصحي الشامل التي تستهدف التغطية الصحية لجميع أفراد الأسرة.

ويعد القضاء على قوائم الانتظار من أبرز التحديات الصحية التي واجهت الحكومة المصرية والتي استدعت تدخل الرئيس شخصيًا للقضاء عليها، وفيما يتعلق بـ«فيروس سي»، أولى الرئيس اهتمامًا كبيرًا وواضحًا بملف علاج مرضى «فيروس سي» والقضاء على الفيروس، كما تم إطلاق مبادرة «100 مليون صحة» لم تقتصر على فحص «فيروس سي» فقط، بل امتدت لتشمل أطفال المدارس من خلال حملة الكشف عن أمراض السمنة والأنيميا والتقزم.

وإطلاق حملة «صحتنا في أسلوب حياتنا» لدعم الحياة الصحية والتوعية بأسلوب التغذية

الصحية السليمة تحت شعار «100 مليون صحة»، بالإضافة إلي حملة الإقلاع عن التدخين من خلال تخصيص 30 عيادة للإقلاع عن التدخين منتشرة بمحافظات الجمهورية.

كما تم إطلاق مبادرة رئيس الجمهورية لاكتشاف وعلاج ضعف وفقدان السمع للأطفال حديثي الولادة، إضافة إلي دعم صحة المرأة المصرية والتي تستهدف تقديم التوعية والكشف عن أمراض سرطان الثدي والسكري والضغط والسمنة لأكثر من 30 مليون امرأة.

وفي إطار خطة الدولة لتوفير ألبان الأطفال من سن يوم إلي 12 شهرًا، تم توفير 20 مليون علبة لبن سنويًا للأطفال أقل من عام بجميع المحافظات، كما تم إعداد وتهيئة 1093 وحدة رعاية أساسية لتقديم خدمة دعم وتشجيع الرضاعة الطبيعية، وترشيد استهلاك الألبان الصناعية المدعمة، فضلًا عن ميكنة صرف الألبان بـ14 محافظة وجار الإعداد لتدريب باقي محافظات الجمهورية.

وقد قامت وزارة الصحة بوضع السياسات والخدمات الوقائية بعد تطبيق منظومة التأمين الصحي في جميع أنحاء مصر، كما ستقوم بإنشاء هيئة للاعتماد والرقابة الصحية تتبع رئيس الجمهورية، وهيئة للتمويل تتبع رئيس الوزراء، وهيئة عامة للرعاية بإشراف وزارة الصحة.

الرعاية الاجتماعية

حظي ملف الحماية والرعاية الاجتماعية للمواطنين باهتمام كبير من الرئيس عبدالفتاح السيسي، حيث وضع الرئيس هذا الملف ومنه الأسر الأولى بالرعاية والمرأة المعيلة وأصحاب المعاشات والأطفال بلا مأوى ضمن أولوياته، مكلفا بمواصلة جهود التنمية وتحقيق الإنجازات وحماية ملايين المصريين بمظلة الحماية والرعاية الاجتماعية ومحاربة الفقر، إضافة إلي الكثير الملفات في مجال الرعاية الصحية وغيرها.

كما تم إطلاق العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلي تحقيق الحماية الاجتماعية لكل فئات المجتمع، منها تحسين جودة الخدمات المقدمة في مؤسسات الرعاية الاجتماعية كما تم تطوير ورفع كفاءة البنية لعدد من دور الرعاية المسندة لوزارة التضامن الاجتماعي، ودعم مهارات مقدمي الرعاية والقائمين على إدارتها والإشراف عليها، ووضع البرامج والأنشطة التي تتيح فرصة التواصل المجتمعي والدمج وصولاً

72

ألف وصلة صرف صحي تم تنفيذها منها 334 ألف مواطن بـ 17 محافظة بتكلفة 252.7 مليون جنيه

2

مليار جنيه تم صرفها لتحسين خدمات الكهرباء والإنارة، فضلًا عن تركيب 2.7 مليون كشاف موفر للطاقة بالشوارع العامة والطرق

2.75

مليار جنيه تكلفة تنفيذ الأعمال الصناعية لـ15 مزلقان سكة حديد خطر في 10 محافظات شملت تنفيذ 18 كوبري ونفق للسيارات و18 كوبري ونفق للمشاة

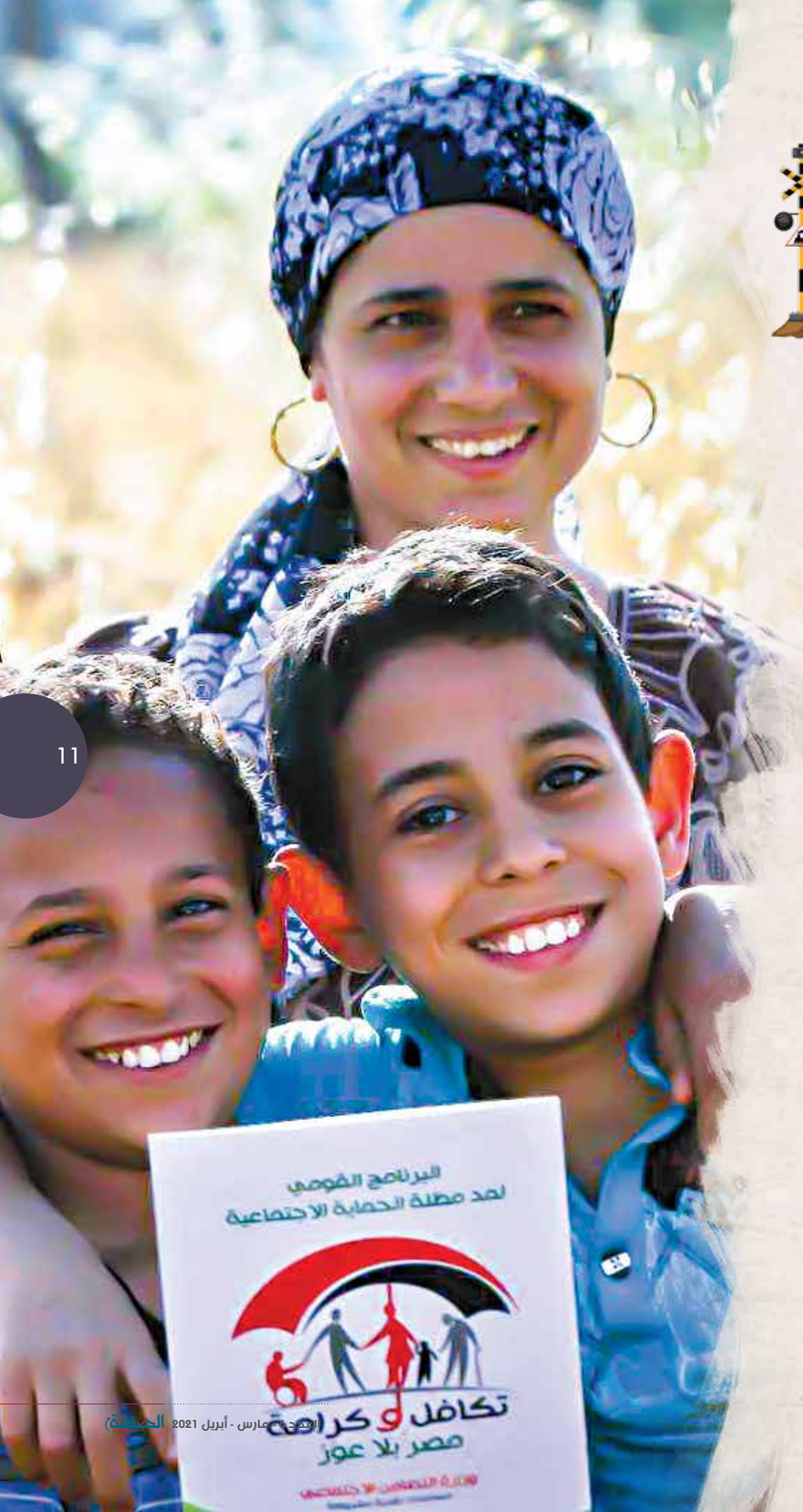

الجيل الرابع؛ منها العاصمة الإدارية، العلمين، المنصورة الجديدة، ووصلت المدن الجديدة في صعيد مصر نحو 9 مدن، وقُدرت استثمارات تلك المدن بـ11 مليار جنيه.

أعلنت وزارة الإسكان، ممثلة في صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري عن طرح مدن سكنية جديدة ضمن سكن مصر، دار مصر، جنة مصر، وذلك في إطار مبادرة الرئيس السيسي لتوفير وحدات سكنية كاملة التشطيبات.

فمصر تسعى إلي توفير مجتمعات عمرانية جديدة بهدف توزيع الزيادة السكانية الكبيرة ومضاعفة المعمور المصري، بدلًا من التكدس الكبير في القاهرة الكبرى والوادي والدلتا.

المناطق العشوائية

اقتحمت الدولة ملفًا شائكًا عانت منه لعشرات السنين، وهو ملف تطوير المناطق العشوائية والمناطق غير الآمنة، والمناطق غير المخططة، لتوفير حياة كريمة لأهالينا بتلك المناطق فتم تطوير 53 منطقة غير مخططة، وجار تطوير 17 منطقة أخرى بتكلفة إجمالية 318 مليار جنيه.

البنية الأساسية

قامت الدولة المصرية بالعديد من الإنجازات في تطوير وإنشاء عددًا من المشروعات في مجال مياه الشرب، الصرف الصحي.

وفى مجال الطرق والكباري، حققت مصر طفرة كبيرة بتنفيذ 7 آلاف كيلو مترات طرق بـ175 مليار جنيه، و21 محورًا جديدًا على النيل بـ30 مليار جنيه، فضلًا عن توسعة الطريق الدائري، وإضافة محاور جديدة للطرق.

ونجحت وزارة النقل، والممثلة في الهيئة القومية لسكك حديد مصر، في تنفيذ العديد من مشروعات تحديث البنية التحتية لمنظومتها الأساسية، حيث تم وضع خطة شاملة في 2014 وتم إنجاز العديد من المشروعات لتحديث نظم كهرباء الإشارات ونظم الاتصالات، ونظم وحدة التحكم المركزي وتجديد القضبان وتحسين ورفع كفاءة المحطات وتحديث المزلقانات وتحويلها للعمل إلكترونيًا وإعادة تأهيل وصيانة وتشغيل الجرارات وتحديث أسطول عربات القطارات القديمة بأخرى جديدة. وتطوير مترو الإنفاق وإدخال القطار الكهربائي إلي مصر.

تمكين المرأة

يعد تمكين المرأة أحد استراتيجيات الرئيس عبدالفتاح السيسي، لبناء مصر الحديثة، اعتمادًا على طاقات المصريين كافة حيث سعى خلال فترة حكمه لينتصر للمرأة، مؤكدًا عظمة المرأة وحرصه علي الاهتمام بدور المرأة في المجتمع. مؤكدًا أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

وحماية وتعزيز حقوقها يمثل ركيزة أساسية لضمان نهضة المجتمعات الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة، ولا يمكن أن يتم تعزيز وحماية حقوق الإنسان بشكل كامل دون حماية حقوق المرأة وتمكينها. فقد استطاعت المرأة المصرية في هذا العهد أن تحصل على الكثير من حقوقها، إلي وصولها إلي مواقع صنع واتخاذ القرار، كما حققت مصر تقدمًا ملحوظًا في مجال مشاركة المرأة في الحياة العامة ومواقع صنع القرار خلال الست سنوات الأخيرة فارتفع تمثيل المرأة بالبرلمان إلي 28%، وبالمجالس المحلية القادمة إلي 25% ونائبات الوزراء 27% ونائبات المحافظين 31% ووزيرات مصر 25% وضاعف رئيس الجمهورية تعيينات السيدات بمجلس الشيوخ لتصل نسبة السيدات إلي 14%، وفازت أول سيدة منتخبة بمنصب وكيلة مجلس الشيوخ، كما وصلت نسبة الدبلوماسيات إلي 25%، و40% ممن يعملن بالأعمال الإدارية بوزارة الخارجية.

وللمرة الأولى تم تعيين 13 سيدة بمناصب قيادية عليا بوزارة الأوقاف، وتعيين مستشارة الأمن القومي لرئيس الجمهورية، وسيدتين بمنصب محافظ ونائبة لمحافظ البنك المركزي وتعيين 4 قاضيات منصة لمحاكم الجنايات ورئيسة للمحكمة الاقتصادية وأول قاضية ترأس دائرة مدنية من دوائر محاكم الاستئناف العالي ونائبة للمحكمة الدستورية العليا للمرة الثانية وتعيين 11 سيدة بهيئة قضايا الدولة كرئيسات لمكاتب الهيئة بالمحافظات.

الطاقة

واجهت مصر، ما قبل 2014، أزمة متجددة بنقص الكهرباء، واعتاد المصريون على انقطاع الكهرباء لمدد طويلة يوميا خاصة في فصل الصيف، بسبب نقص الوقود اللازم لتوليد الكهرباء، واتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك. خلال السنوات الماضية، اتخذت الحكومة إجراءات حاسمة في ملف الكهرباء؛ فبعد أن كانت تعيش البلاد في ظلام متواصل، يتسبب في خسائر باهظة للمصانع ومعاناة المواطنين، تمكنت البلاد من إحداث طفرة في إنتاج الكهرباء. فكانت الخطوة الأولى، التي اتخذها الرئيس السيسي للتغلب على الأزمة، برصد مبلغ 515 مليار جنيه لتنفيذ خطة عاجلة لتوليد الكهرباء تشمل إنشاء محطات جديدة، وتطوير المحطات

9 .....

مليارات جنيه استثمارات لمشروعات المرحلة الأولى من برنامج تنمية الصعيد، كما تم تمويل 1891 مشروعًا بمحافظتي قنا وسوهاج

224 .....

تم تنفيذه في مجال الزراعة بإجمالي استثمارات بلغت 17000.1 مليون جنيه، أما قطاع البترول تم تنفيذ 115 مشروعًا بإجمالي استثمارات بلغت 15261 مليون جنيه

101 .....

مشروعًا تم تنفيذه في قطاع السياحة بإجمالي استثمارات بلغت 410 ملايين جنيه، وجار تنفيذ 22 مشروعًا بإجمالي استثمارات تقدر بنحو 22021 مليون جنيه

القديمة، وإجراء الصيانة الدورية لمحطات الكهرباء بصفة منتظمة.

كما نجحت الدولة في عهد الرئيس السيسي، في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاتجاه للتصدير، من خلال عدد كبير من المشروعات القومية المعلقة والتي كان لها أكبر الأثر في كافة الجوانب منها التوقف عن استيراد الغاز، وفي مجال التكرير خطة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية والاتجاه للتصدير قريبًا، وأيضًا في مجال البتروكيماويات، كما تضمنت المشروعات تحقيق عدد كبير من الاكتشافات ووضعها على خريطة الإنتاج وجذب شركات عالمية للاستثمار في مجالات البحث والاستكشاف وأيضا مشروعات المسح السيزمي وطرح المزايدات العالمية للبحث والتنقيب عن البترول والغاز وأيضا الذهب.

تنمية الريف المصري

أطلق الرئيس السيسي مشروعا قوميا جديد لتنمية الريف المصري بتكلفة 515 مليار جنيه يتم تنفيذه على مدار ثلاثة سنوات لتطوير الريف من خلال «رؤية مصر 2030»، التي تتضمن الارتقاء بجودة حياة المواطنين المصريين، ليكون هناك عدالة في توفير الموارد واندماج بين الريف والحضر، فدائمًا كان الريف يعاني من العديد من المشاكل، بالإضافة إلي العمل على إيجاد اقتصاد تنافسي ومتنوع قائم على المنافسة والتنوع والتحول الرقمي، وأن تحقق مصر بحلول عام 2030 مكانة كبيرة بين أكبر 30 دولة حول العالم، وتكون حياتنا قائمة على المعرفة والابتكار والبحث العلمي كركائز أساسية للتنمية، وتطبيق مبادئ الحكومة لمؤسسات الدولة المصرية والقطاع الإداري. وجاءت توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي بتنفيذ مشروع تطوير قرى الريف المصري والذي يهدف إلي تغيير شامل ومتكامل التفاصيل، وبالتناغم بين كافة الأجهزة الحكومية المعنية لتطوير 1500 قرية وتوابعها كمرحلة أولى، ويستهدف المشروع تطوير كافة في 26 محافظة بعد استبعاد القاهرة لخلوها من القرى، ويستفيد منها نحو 18مليون مواطن.

ويبلغ عدد القرى المصرية المستهدف تطويرها «4741 قرية» وتوابعها «30888»عزبة وكفرا ونجعا، في إطار التغيير الجذري لحال وواقع قرى الريف وتوابعها من عزب وكفور ونجوع من كافة جوانب البنية الأساسية والخدمات، والنواحي المعيشية والاجتماعية والصحية.

ويتم تنفيذ هذا المشروع على ثلاث مراحل، الأولى تشمل القرى ذات نسب الفقر من 70% فيما أكثر، والثانية تشمل القرى ذات نسب الفقر من 50% إلي 70%، والثالثة تضم القرى ذات نسب الفقر أقل من 50%.

ويأخذ هذا المشروع طابعا متكاملا فلا يقتصر على بُعد أو قطاع معين لكنه يسعى لتحقيق تنمية شاملة لقرى الصعيد، بما يشمله ذلك من تحسين مستوى خدمات البنية الأساسية كمياه الشرب والصرف الصحي والطرق والاتصالات والمواصلات والكهرباء والنظافة والبيئة والإسكان، وتحسين مستوى الخدمات العامة كالتعليم والصحة والشباب والمرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، علاوة على تحسين مستوى الدخول عن طريق زيادة الإنتاج وفرص العمل وتنويع مصادر الدخل، وغيرها. وكذلك تدعيم مؤسسات المشاركة الشعبية عبر تدريب وتأهيل المواطنين على المشاركة الشعبية في كل مراحل تخطيط وإدارة وتشغيل المشروعات والخدمات.

فلم يكن الرئيس السيسي يقصد الانتقال من مكان إلي مكان أخر، بل الانتقال إلي مجتمع جديد، مصر الحديثة المدنية، القائمة على عصر العلم والتكنولوجيا، فالعاصمة الإدارية الجديدة بداية التحول إلي عصر الرقمنة والتكنولوجيا، فانتقال الحكومة إلي العاصمة الإدارية الجديدة يعنى القضاء على البيروقراطية، ومكافحة الفساد، والدخول إلي عصر جديد من الخدمات والإدارة عبر الإنترنيت.

فالعاصمة الإدارية الجديد محور للتطور سواء العقاري أو المالي، على مستوي الجمهورية وليس على مستوي العاصمة فقط.

سوق واعدة
القطاع العقاري يجذب الاستثمار

الاستقرار السياسي والاقتصادي يشجع العرب والأجانب على دخول السوق

يشهد السوق العقاري المصري سباقا ملحوظا من قبل الشركات الأجنبية والعربية للدخول في السوق، في ظل انتعاش سوق العقارات المصري الذي يعد أكبر أسواق المنطقة من حيث العائد على الاستثمار، في ظل انخفاض أسعار الفائدة والدعم القوي من الدولة للقطاع العقاري.

وأصبح القطاع العقاري المصري مسار اهتمام المؤسسات الدولية سواء صناديق استثمار أو شركات كبرى التي تبحث عن فرصا استثمارية على المدى الطويل، لما يتمتع به السوق من مزايا تنافسية، خاصة في ظل تنامي الطلب مدفوعا بحجم الزيادة السكانية سنويا، وهو ما يتطلب العمل على طرح الفرص الاستثمارية إلي المستثمرين العرب والأجانب.

أكد هشام طلعت مصطفى، رئيس مجموعة «طلعت مصطفى»، أهمية جذب الاستثمار الأجنبي وصناديق الاستثمار الأجنبية إلي السوق العقاري المصري، لتحقيق استراتيجية مصر 2030، لافتًا إلي أن مصر تواجه خلال الثلاثين عامًا المقبلة تحديات كبيرة على مستوى استيعاب متطلبات الزيادة السكانية والتي تقتضي توفير 30 مليون وحدة سكنية لاستيعاب زيادة عدد السكان الذي سيرتفع بنحو 60 مليون نسمة. مشيرًا إلي أن توفير ذلك العدد من الوحدات يتطلب استثمارات تصل إلي 3 تريليونات جنيه، خاصة إذا ما عرفنا أن إجمالي الوحدات بالسوق لا تتجاوز 23 مليون وحدة سكنية، تم بناؤها على مدار قرون. وهو ما يتطلب التفكير خارج الصندوق لتوفير تمويل متنوع لإنشاء هذا الكم الهائل من الوحدات، وخلق توازن بين العرض والطلب.

ويري المهندس أحمد صبور، الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي صبور، إلي أهمية طرح الفرص الاستثمارية الحقيقية الموجودة بمصر، وتوحيد لغة واحدة لمخاطبة المستثمر الأجنبي، وأكد أن هناك نماذج للشراكة بين الحكومة المصرية ممثلة في شركة استثمار عقاري مصرية مع شركة عربية ومنها نموذج مشروع «آي سيتي» الذي تنفذه الحكومة المصرية ممثلة في شركة «ماونتن فيو» العقارية مع شركة «سيسبان» السعودية، وهو نموذج استثماري متميز وناجح.

ويري الرئيس التنفيذي لشركة «الأهلي صبور» أن المستثمر الأجنبي بحاجة لطرف حكومة أثناء التفاوض مع مستثمر مصري بخصوص فرصة استثمارية متاحة، وهو ما يحقق عنصر الثقة في الفرصة الاستثمارية المعروضة ويطمئن المستثمر على استثماراته.

وأشار إلي أن هناك نوعين من المستثمرين خاصة من الدول الخليج، الأول مستثمر خليجي فقط وليس مطور، وهذا النوع يمكنه التعاون مع مستثمر مصري للشراكة معه في أحد المشروعات سواء المملوكة للقطاع الخاص أو للقطاع الحكومي. والنوع الثاني المطور الخليجي الذي يمتلك خبرات سابقة في مجال التطوير العقاري فكل ما يحتاجه هو الأرض والمحفزات الاستثمارية.

وقال الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «تطوير مصر»، إن هناك عدة محاور لجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، منها المناخ التشريعي، وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة من قبل وزارة الإسكان والصندوق السيادي، وفرص الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص المصري والمستثمرين الأجانب.

وأشار إلي أن القطاع الخاص يمكنه مخاطبة القطاع الخاص الأجنبي والتواصل معه وجذبه للاستثمار في السوق العقاري المصري، كما لفت إلي أن هناك نماذج استثمارية ناجحة للشراكات بين مستثمر مصري وبنك ويمكن عرض هذه النماذج على المستثمر الأجنبي لتكون مثالًا إيجابيًا.

ويري عبدالرحمن عجمي، الرئيس التنفيذي لمجموعة «دايموند» الإماراتية و«سكاي أبوظبي» الإماراتية، أن المطور الأجنبي يمكنه العمل في مصر من خلال كيان مستقل في السوق العقاري المصري، إذا كان مستوفيًا للدراسات الكافية حول السوق ولديه تجارب ناجحة للاستثمار بالسوق العقاري المصري، أو الاستعانة بمستثمر محلي والشراكة معه لتنفيذ مشروع إذا لم يكن لديه الخبرة الكافية أو الدراسات اللازمة حول السوق المصري.

وأشار إلي أنه يمكن الاستعانة بدراسات خاصة بمشروعات عقارية كبرى تم تنفيذها في مصر والعائد على الاستثمار بها بما يحفز المستثمر الأجنبي، موضحًا أن المستثمر الأجنبي يهتم بالدعم الذي تقدمه له الحكومة والمحفزات أيضا لنجاح مشروعه مع إظهار تفاصيل المشروعات المطروحة والفرص الموجودة بها.

وأكد أن العاصمة الإدارية الجديدة بها حجم استثمارات قوي ومشجع لأي مستثمر أجنبي يسعى للتواجد في أي دولة بها فرص استثمارية واعدة وعوائد قوية، كما أكد أن السوق العقاري المصري هو الأفضل الذي يضم فرص استثمارية كبرى ومحفظات استثمارية واعدة جاذبة لأي مستثمر أجنبي.

وأضاف أن هناك تنوع في مساحات الأراضي المطروحة بالسوق العقاري المصري، وبالتالي هناك تنوع في محفظة أموال المستثمر بحيث أن السوق يستوعب كل أنوع المستثمرين بملاءات مالية مختلفة، مع وجود استقرار سياسي واقتصادي بالسوق المصري يشجع أي مستثمر أجنبي.

وقال أحمد منصور، الرئيس التنفيذي لشركة «كاسيل للتطوير العمراني»، إن هناك مخطط عام لبعض المشروعات التي يمكن عرضها على المستثمر الأجنبي والعربي مثل العاصمة الإدارية الجديدة التي لديها بالفعل مخطط عام خاص بها، ويضم بداخله فرص استثمارية متنوعة.

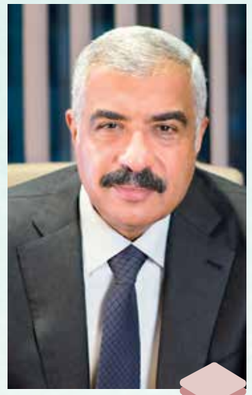
هشام طلعت مصطفى

هشام طلعت مصطفى: التفكير خارج الصندوق لتوفير تمويل متنوع لإنشاء 60 مليون وحدة

أحمد شلبي

أحمد شلبي: فرص الشراكة الحقيقية بين القطاع الخاص المصري والمستثمرين الأجانب

أحمد صبور

أحمد صبور: ضرورة طرح الفرص الاستثمارية الحقيقية الموجودة بمصر

أحمد منصور

أحمد منصور : من أهم المشروعات التي يمكن طرحها علي الأجانب « العاصمة الإدارية الجديدة“

المستقبل
ELMOSTAKBAL
URBAN DEVELOPMENT التنمية العمرانية

mostakbal-re.com

Mostakbalcityofficial
Mostakbalcityofficial

@Mostakbal_City
Mostakbal City Official

MOSTAKBAL CITY™

Launching Now

Set to become Egypt’s largest meeting point, Mostakbal City’s Boulevard is an exclusive invitation to embark on an enriching experience through authentic heritage reinterpreted in a contemporary, modern atmosphere .

Designed around residents and guests diversified needs, the Boulevard combines an all-inclusive sense of place with diverse beauty spots and a multitude of soulful experiences guaranteeing to turn everyday into a pleasurable delight. This is the place to connect with loved ones in world-class coffee shops while indulging in superlative dining options in a lively ambience.

Boasting unmatched retail experiences and infinite culinary adventures to suit every desire, the Boulevard will become Egypt’s booming attraction, conveniently accessed from any point while perfected by top-notch services and shopping outlets .

Offering something for the whole family, the bustling meeting point will introduce a wide range of entertainment venues spanning arts and culture, tranquil nature spots for relaxation and late night outings that encourage social interactions with a like-minded community.

New Cairo

تحالف استراتيجي

الأهلي صبور ومجموعة إلتزام لإدارة الأصول يدشنان «تفوق مصر» و«ثري سيكستي مصر»

يشهد السوق المصري العديد من المشروعات العقارية العملاقة كجزء من رؤية الدولة المصرية للتنمية المستدامة 2030، وهو ما يتطلب تطبيق مفهوم جديد لإدارة الأصول العقارية، لإضافة مزايا هائلة للمشروعات والشركات ذات العمالة الكثيفة، نظرًا لقدرة الخدمات المتكاملة على زيادة العائد على الاستثمار وتقليل التكاليف المرتبطة بحلول إدارة المنشآت، وهو ما يعمل بشكل عام على دعم نمو الأعمال وتحقيق مزايا اقتصادية عديدة، وهو ما دفع شركة «الأهلي صبور» المُطوّر العقاري الرائد في مصر و«مجموعة التزام لإدارة الأصول» عملاق الصناعة الإماراتية، لإطلاق شركتي «تفوق مصر» و«ثري سيكستي مصر»، لإدارة وتشغيل أربعة مشروعات، بقيمة إجمالية تصل إلي 2 مليار جنيه.

أحمد صبور: تطبيق مفهوم الخدمات المتكاملة لإدارة الأصول العقارية يضيف مزايا هائلة للمشروعات

تهدف الاتفاقية إلي تزويد ودعم السوق المصرية بمحفظة واسعة من خدمات إدارة المرافق المتكاملة وإدارة المجمعات السكنية. وحدّدت الاتفاقية بشكل منفصل الشروط والخدمات المقدمة من قبل شركتي «تفوق لإدارة المرافق» و«ثري سكستي كوميونيتيز»، التابعتين لـ«مجموعة التزام»، لخدمة أهم المشاريع العقارية الواقعة تحت مظلة شركة «الأهلي صبور». وبموجب بنود اتفاقية المشاريع المشتركة، ستُقدم «مجموعة التزام» خدماتها لأربعة من كبرى المشاريع العقارية الضخمة لـ«الأهلي صبور». واتفقت كافة الأطراف المعنية على توسيع الشروط الحالية لتشمل المزيد من المشاريع العقارية الراقية التابعة لـ«الأهلي صبور»، وذلك بالتوازي مع تطور الشراكة الاستراتيجية الجديدة.

وقال كريس روبرتس، الرئيس التنفيذي لـ«مجموعة التزام لإدارة الأصول»، إن الشراكة الجديدة محطة مهمة بالنسبة لنا، كونها دفعة قوية لجهودنا الرامية إلي التوسّع ضمن سوق كبيرة وواعدة مثل السوق المصرية. وتعكس اتفاقيتنا مع «الأهلي صبور» الثقة المتنامية بقدرتنا العالية على توفير حلول مبتكرة وخدمات متكاملة وفق أعلى المعايير العالمية في مجال إدارة الأصول، ونثق أنّ هذه الخطوة ستمثل قوة دافعة لخطتنا التوسعية الطموحة في المنطقة، الأمر الذي يمهد الطريق أمامنا لإبراز قدراتنا التنافسية وإمكاناتنا التكنولوجية المتقدمة».

فيما أكد المهندس أحمد صبور، الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي صبور، أهمية تشجيع دخول استثمارات جديدة إلي مصر خلال الأوقات الصعبة قائلًا: «إن توقيع اتفاقية تنفيذ هذه المشاريع المشتركين يسمح للمؤسسات بالاستعانة بمصادر خارجية من الشركات المتخصصة في التعهيد وتقديم الخدمات الذاتية التي تتمتع بسجل حافل من النجاحات، وهذا ما يساعد على خفض تكاليف التشغيل وفى الوقت ذاته توفير خدمات إدارة المنشآت بجودة فائقة.»

وأوضح أن رأسمال الشركات الجديدة يبلغ مليون درهم إماراتي، ويتوزع هيكل الملكية بواقع 60% للشركة الإماراتية والباقي للأهلي صبور، فيما ستتولى الشركات الجديدة إدارة جميع المشروعات التابعة للأهلي صبور في الفترة المقبلة. وأشار إلي أن المفاوضات بين الطرفين بدأت منذ سبتمبر 2019 وكان من المفترض توقيع العقود منذ 6 أشهر، ولكن ظروف كورونا حالت دون إتمام التوقيع في حينه.

يذكر أن «شركة إيسيتا»، وهى إحدى شركات «الأهلي صبور» ستشارك في تنفيذ هذه المشاريع، وتُعد «إيسيتا» الشركة الأولى في مصر التي تُطبق منهج الخدمات المتكاملة في إدارة الأصول العقارية، حيث تقدم الشركة مجموعة من الحلول فائقة التطور لخدمة عملائها من الشركات في جميع أنحاء مصر وذلك على مدار العشرين عامًا الأخيرة.

وتعمل «إيسيتا» على دعم وتطوير عملياتها التشغيلية، وزيادة العائد على الاستثمار، من خلال استخدام الموارد والخدمات والأنشطة المتاحة لتحقيق أفضل النتائج التشغيلية، وهو ما يمثل عنصراً رئيسياً لنجاح أي شركة.

وأضاف المهندس شريف سلطان، رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للمشروعات الترفيهية والسياحية «إيسيتا» إلى: «إننا عازمون على تسخير مجهوداتنا المشتركة لتعزيز وتعظيم الأثر المرجو من هذه الاتفاقية والتي من الممكن أن تحدث فارقًا ونقلة نوعية كبيرة بالعديد من الشركات العاملة بالقطاعين العام والخاص في مصر، فنحن نري أن السوق به فرصة كبيرة لتقديم خدمات إدارة المرافق المتكاملة وإدارة المجمعات السكنية والتي يتم تطبيقها بأعلى معايير الجودة الفنية وخدمة العملاء، في ظل التعاون مع مجموعة «التزام» والشركات التابعة لها والتي تمتلك من الإمكانيات والموارد ما يؤهلها لتوفير متطلبات السوق المصري، ومن المتوقع أن تكون بمثابة قيمة مضافة لهذه الصناعة التي تشهد نموًا وازدهارًا في مصر حاليًا».

وستعمل كل من «تفوق مصر» و«ثري سكستي مصر» بما يتماشى مع التزام المجموعة بضمان سعادة العملاء وتحقيق أعلى مستويات النمو، وذلك بالاعتماد على الثقافة المؤسسية لـ«مجموعة التزام» والمعروفة بـ«Get Wonky». وستستخدم الشركتان التابعتان للمجموعة أحدث الابتكارات التكنولوجية لتسريع وتبسيط العمليات التشغيلية، فضلاً عن تعزيز مستويات رضا وسعادة العملاء، وبالاستفادة من مزايا الجيل الجديد من الأدوات التقنية المتطورة.

وقامت مجموعة «التزام» بطرح أحدث الابتكارات التكنولوجية في مجال إدارة المرافق لتعزز قدراتها التنافسية العالية ضمن السوق، حيث تبنّت آلية إدارة أوامر العمل المدعومة بتقنية إنترنت الأشياء والخاصة بالخدمات الخفيفة والثقيلة، وأتمته العمليات الرئيسية لخدماتها الخفيفة، وتعزيز نهج مركزية العمل في مركز السيطرة والتحكم الخاص بها لتحسين وزيادة كفاءة مراقبة عمليات مشاريع إدارة المرافق. وسعياً وراء تقديم خدمات أسرع في مجال إدارة المجمعات، تواصل منصات «التزام» التكنولوجية، بما في ذلك البوابات والتطبيقات ومركز الاتصال المتاح على مدار الساعة وغيرها، دورها في أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المقوّمات التنافسية لشركة «ثري سكستي مصر».

ويذكر أن مصر في إطار الاستجابة لجائحة «كوفيد- 19»، قامت بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس، من أجل تحفيز الطلب والمساعدة في تسريع وتيرة تعافي القطاع العقاري بعد تأثره بتداعيات الأزمة الصحية العالمية. وقبل انتشار الوباء العالمي، كان القطاع العقاري المصري يستقطب اهتمامًا كبيرًا من المستثمرين، حيث أظهرت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن الاستثمارات العقارية بلغت 106.9 مليار جنيه مصري، أي حوالي 6.57 مليار دولار، خلال العامين 2017-2018 بنمو ملموس، مقارنةً بـ91.8 مليار جنيه مصري في العامين 2016-2017.

إبداع وابتكار

تطوير مصر تطلق «دي باي» باستثمارات 7 مليارات جنيه في الساحل الشمالي

أحمد شلبي: المشروع الجديد استمرار لنجاح «فوكا باي».. وترجمة لرؤيتنا بالتوسع في الساحل الشمالي

أكد الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة «تطوير مصر»، أن خلق مجتمعات مستدامة وذكية وإمداد السوق العقاري المحلى بنموذج عقاري مختلف وذو قيمة عالية الجودة، رؤية الشركة الأساسية التي تسعى لتنفيذها، مشيرًا إلي أن إطلاق مشروع «دي باي» يعتبر خطوة جديدة نحو اتجاه الشركة لتحقيق رؤيتها الأساسية.

وقال« شلبي» إن المشروع الجديد سيراعى ما تقوم به الحكومة حاليًا من تطوير لمنطقة الساحل الشمالي لتظهر بشكل متناسق وتنموي ومتكامل يتماشى مع رؤية مصر 2052 وبما يضمن تغيير الصفات السكانية للساحل الشمالي بأكمله، وتحويله من مجرد مصيف يُقبل عليه المواطنون 3 أشهر، ويهجرونه باقي العام، إلي مكان دائم للمعيشة طوال العام.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «تطوير مصر»: إننا نطمح أن يصبح المشروع الجديد «دي باي» امتداد لنجاح مشروع «فوكا باي» الذي شهد بداية الحياة به خلال الصيف الماضي وتمكن ملاك المشروع من الاستمتاع بموسم صيفي مختلف وفريد من نوعه.

وأضاف «شلبي»: «طوال سنوات مشوار تطوير مصر، تمكنا من إثبات أنفسنا في السوق وإنشاء مشروعات رائدة، ولم يتحقق ذلك بفضل جهود شخصية أو فردية، بل من خلال خبرة وجهد فريق عمل متكامل وشبكة واسعة من الشركاء التي ساعدتنا في تحقيق هذا النجاح. وهكذا، سنستمر في فعل الشيء نفسه لدعم البلاد من خلال المساهمة في تنفيذ خططها التنموية للنهوض بالاقتصاد المصري ككل».

وكانت شركة «تطوير مصر» قد تعاقدت مع شركة «كيان للتنمية العقارية» لتطوير وتنمية مشروع «دي باي» في منطقة الضبعة بالساحل الشمالي، تماشيًا مع الاستراتيجية العامة للدولة ورؤيتها لتنمية وتعمير منطقة الساحل الشمالي.

ويأتي قرار «تطوير مصر» بالتعاقد على تنمية المشروع الجديد والذي يحمل اسم «دي باي» بعد نجاح الشركة في وضع بصمتها في الساحل الشمالي من خلال مشروعها «فوكا باي»، والذي شهد خلال العام الماضي بدء الحياة به لعدد 70 أسرة استمتعوا بقضاء صيف مميز في وحداتهم بمشروع «فوكا باي».

وتستهدف شركة «تطوير مصر» من خلال المشروع تنمية 200 فدان، خلال 6 أعوام بما يضيف إلي محفظة أراضي الشركة ما يقرب من 845 ألف متر مربع سيتم تطويرهم بالشكل الذي يليق باسم «تطوير مصر» التي تعتمد على الإبداع والابتكار في كافة مشروعاتها، بالإضافة لتحقيق كافة مفاهيم الاستدامة في كافة جوانب المشروع لتأكيد التزام الشركة تجاه عملائها في خلق تجارب محلية بجودة عالمية.

ويطل مشروع «دي باي» الجديد على وجهة بحرية مميزة بشاطئ رملي يمتد لما يقرب من 800 متر بما يحقق اطلالة فريدة على البحر الأبيض المتوسط، للمشروع الذي يقع عند الكيلو 165 طريق إسكندرية - مطروح في منطقة الضبعة وبالتحديد أمام مخرج محور الضبعة، مما يحقق للمشروع ميزة تنافسية بكونه قريب من المحاور والطرق الجديدة بمنطقة الساحل الشمالي.

200

فدان مستهدف تنميتها خلال 6 أعوام بما يضيف إلي محفظة أراضي الشركة ما يقرب من 845 ألف متر مربع سيتم تطويرهم

ومن المخطط للمشروع الجديد لـ«تطوير مصر» أن يحتوي على أكثر من 1800 وحدة متنوعة بين فيلات وشاليهات ووحدات فندقية والتي تتوافق مع احتياجات العديد من العملاء الباحثين عن الجودة والتميز، في ظل وجود مشروعات كثيرة ممتدة على طول الساحل الشمالي. بالإضافة إلي مجموعة من الأنشطة الخدمية والترفيهية التي ستقوم «تطوير مصر» بتوفيرها في المشروع الجديد بما يجعل الحياة داخل المشروع الجديد متكاملة الخصائص.

وكشفت «تطوير عن الشعار الجديد للشركة والذي يرمز لانتقال شركة «تطوير مصر» من مرحلة النشأة إلي مرحلة جديدة أكثر نضجًا واستقرارًا، بعدما استطاعت أن تثبت نفسها كلاعب رئيسي في السوق العقاري المصري.

يذكر أن شركة «تطوير مصر العقارية» لديها ثلاثة مشروعات أخري قائمة علي الإبداع والابتكار وخلق نموذج جديد في السوق العقاري المصري. وهي: «المونت جلالة» المقام علي جبال الجلالة علي مساحة تصل حوالي 545 فدان، و«فوكا باي» بالساحل الشمالي بمنطقة رأس الحكمة المقام علي 220 فدان، و«بلومفيلدز» بمستقبل سيتي بجوار العاصمة الإدارية الجديدة ويعتبر هذا المشروع مشروع سكني متعدد الاستخدامات ويقام علي مساحة 415 فدان ويتضمن 90 فدان مخصص لإقامة منطقة تعليمية.

مكتب المجموعة بالقاهرة ساهم في الانتشار بدول شمال إفريقيا وإفريقيا الوسطى

رؤية مستقبلية

مجموعة الشريف القابضة تعيد إحياء فندق «شبرد» التراثي باستثمارات 1.4 مليار جنيه

وتتعاون مع «سيج» لتأمين الكهرباء في مدينة موانداً عبر مكتب القاهرة

الشريف نواف بن فايز: لدينا توجه لزيادة حجم الأعمال في مصر

يعد مكتب مجموعة الشريف السعودية في مصر، مركزًا لإدارة أعمال المجموعة الدولية والمنتشرة في أكثر من تسع دول في كل من قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا. حيت تعمل في الإمارات، وسلطنة عمان، ومصر، وتونس، وتشاد، والجابون، وفرنسا، وباكستان، إضافة إلي انتشار أعمالها في المملكة العربية السعودية كمركز إقليمي.

ومجموعة الشريف واحدة من رواد السوق في المملكة العربية السعودية في توفير الطاقة من خلال التوزيع والنقل. ومن خلال وحدات الأعمال المتعددة التابعة للمجموعة تقوم الشركة حاليًا بتنفيذ مشاريع متعددة تبلغ قيمتها أكثر من 1.7 مليار ريال سعودي، حيث تجاوزت قيمة الأعمال المنفذة في مجال الطاقة أكثر من 7 مليارات ريال سعودي.

وتمتلك المجموعة رؤية مستقبلية مكنتها من النمو السريع في قطاعات السوق المتنوعة، بما في ذلك الاستثمار الصناعي والعقاري والطاقة المتجددة والبنية التحتية للمدن الذكية، لتتماشى مع الرؤية المستقبلية للمملكة العربية السعودية 2030، من خلال الحصول على أحدث التقنيات وأفضل الممارسات لدفع عجلة الاقتصاد والنمو التكنولوجي للمدن من خلال المشاريع الضخمة والحديثة، الأمر الذي أدى إلي جلب عالم جديد تمامًا من الممارسات المتطورة إلي السوق السعودي والذي من شأنه تمهيد الطريق للمجموعة للوقوف في مركز الصدارة محليا وإقليميا وعالميا.

بدأت قصة نجاح مجموعة الشريف في عام 1980، وهي شركة سعودية مسجلة في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وتعد من الشركات الرائدة في أعمال الهندسة والإنشاءات والبنية التحتية خاصة مشاريع توصيلات الطاقة الكهربائية والمولدات الكهربائية.

الشريف نواف بن فايز

استثمارات المجموعة في مصر

حصلت المجموعة في مصر علي حق الانتفاع لفندق نوفتيل القاهرة، بالإضافة إلي أعمالها المتمثلة في مقاولات الكهرباء، وأخيرًا تطوير فندق شبرد، ليصل إجمالي استثماراتها لنحو 2.5 مليار جنيه بعد الانتهاء من تطوير الفندق.

كانت مجموعة الشريف القابضة وقعت أخيرًا عقد تمويل طويل الأجل مع البنك الأهلي المصري، للمساهمة في التكلفة الاستثمارية لمشروع تطوير فندق شبرد والبالغة نحو 1.4 مليار جنيه، حيث بلغت قيمة القرض 978.2 مليون جنيه، بفائدة 8%، مع فترة سماح تبلغ 3 أعوام ونصف.

وقال الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة، الشريف نواف بن فايز، إن «التسهيلات الممنوحة من البنك الأهلي المصري، في ظل التحديات الراهنة والوضع السائد بسبب جائحة (كوفيد- 19) دليل قوي على التوجه نحو الدفع بعجلة الاقتصاد إلي الأمام وتشجيع الاستثمار العربى والأجنبي في مصر». ووصف الشريف نواف هذه الخطوة بالكبيرة والمهمة لتواجد المجموعة في مصر وتوسيع رقعة الاستثمار في مجال السياحة والفندقة، معتبرًا إياها إضافة جديدة لأعمال المجموعة. مؤكدًا أن مصر ومن خلال مكتب إدارة الأعمال لديها ساهما كثيرا في فتح آفاق جديدة للمجموعة وسبل انتشارها في دول شمال إفريقيا وإفريقيا الوسطى.

وقال «نواف»: إن هناك توجها للمجموعة لزيادة حجم الأعمال في مصر في شتى المجالات ومنها وليس على سبيل الحصر أعمال البنية التحتية للطاقة والمياه، ومجالات التصنيع والتقنية العالية، بالإضافة إلي قطاع السياحة والفندقة».

من ناحية أخرى، أبدى حسين النطعي، النائب الأول لرئيس مجموعة الأعمال، سعادته بتوقيع التسهيلات البنكية مع البنك الأهلي المصري، قائلًا: «إن هذه التسهيلات بداية علاقات عمل جديدة مثمرة مع البنك الأهلي المصري، ولدينا ثقة كبيرة في نجاح هذا المشروع وأعمال إعادة ترميم هذا الصرح التاريخي، ليكون وجهة سياحية متميزة لاستقطاب الجمهور من جميع أنحاء العالم».

وكانت مجموعة الشريف القابضة وقعت في مارس الماضي مع شركة «إيجوث» التابعة للشركة القابضة للسياحة، عقد التطوير الشامل لفندق شبرد، وبمقتضى العقد ستقوم مجموعة الشريف القابضة بتمويل التطوير الشامل للفندق والتأثيث والفرش والتجهيز لتشغيل وتطوير الفندق، بمستوى خدمة متميزة فئة «الخمس نجوم»، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للتطوير 1.4 مليار جنيه، كما ينص العقد على الاعتماد على المنتجات المحلية بنسبة 75%، وتبلغ مساحة الأرض المقام عليها الفندق نحو 3198 م^2

يذكر أن فندق شبرد من أعرق الفنادق التاريخية في مصر، وهو ملتقى الملوك والعظماء. وقد عرفه العالم تماماً كمعرفتهم بالأهرامات وأبو الهول، وكان مقره بحي الأزبكية واحترق في يناير عام 1951 أثناء حريق القاهرة، وقررت الحكومة المصرية إعادة بنائه مع نقل موقعه إلي منطقة جاردن سيتي أمام نهر النيل، وأعيد افتتاحه عام 1957، واستضاف الفندق العديد من المشاهير والملوك ورؤساء الدول.

كما وقعت مجموعة الشريف السعودية اتفاقية مع السلطة التنفيذية في الجابون، لتطوير البنية التحتية لمشاريع الطاقة، عبر مكتبها في مصر.

ووقعت المجموعة الاتفاقية مع شركة الجابون للطاقة والمياه «سيج»، وتتضمن وضع أسس تعاون طويل الأمد مع المشغل الجابوني، مع التركيز على تأمين الكهرباء في مدينة موانداً، وتسمح هذه الاتفاقية بإمداد مثالي للطاقة على خطوط Moanda-Bakoumba على حدود الكونغو و Moanda-Mounana-Lastourville- Koulamoutou، لتلبية احتياجات الطاقة الاجتماعية وتطوير صناعات جديدة.

وصرح الرئيس التنفيذي لمجموعة الشريف، نواف بن فائز، بأن اتفاقية تطوير محطة موندا في جمهورية الجابون تعد امتدادًا لاستراتيجية المجموعة في الانتشار والتوسع إقليميا، مشيرا إلي أن المشروع يعد المحطة الثالثة لتواجد المجموعة في الدول الإفريقية، والتى تتماشى مع خطط التطوير والإسهام في التنمية للمشاريع الحيوية في هذه الدول.

على ارتفاع 300 متر فوق سطح البحر
في «أي سيتي» بالتجمع الخامس

«ماونتن فيو» تطلق مشروعها الجديد «ماونتن بارك»

«ماونتن فيو» تطلق مشروعها الجديد «ماونتن بارك» على أعلى ارتفاع 300 متر فوق سطح البحر في «أي سيتي» بالتجمع الخامس

لا شيء يضاهي الحياة أعلى الجبال لتوفير بيئة مثالية لنشأة الأطفال في منزل عائلي دافئ مُحاط بالطبيعة الخلابة! تحقيقًا لهذه التجربة الخيالية الفريدة من نوعها لأول مرة في مصر، أطلقت «ماونتن فيو» أحدث مشروعاتها «ماونتن بارك» ليحاكي طبيعة الحياة الموجودة على جبال لبنان في قلب التجمع الخامس، وذلك على أعلى ارتفاع من «ماونتن فيو آي سيتي» التجمع الخامس، باستثمارات تتجاوز ١.٦ مليار جنيه.

تم تصميم «ماونتن بارك» بمستوى 4 ارتفاعات مختلفة، ليحاكي تجربة الحياة فوق الجبال العالية والتلال، بكل تفاصيلها المبهرة والممتعة، وذلك بارتفاع يتراوح بين 260 إلي 300 متر فوق سطح البحر، لتطل المنازل على بحيرات وشلالات ومساحات شاسعة من الخضرة على تلال متباينة الارتفاع، فضلًا عن الأشجار العالية والمتنوعة بمختلف الأشكال والارتفاعات، لتوفر منظر طبيعي خلاب ليس فقط للمشاهدة، ولكن للاستمتاع بالحياة والاندماج فيها وإعادة التواصل مع الطبيعة بعيدًا عن زحام المدينة.

يشمل المشروع 700 وحدة تتنوع بين الفيلات والـvilla يتم بناءها بتصميمات مستوحاة من الطبيعة بمزيج بين اللونين الأبيض والأزرق وتتميز بطابع خاص يتماشى مع روح الطبيعة، وتقدم «ماونتن فيو» خطط أسعار متنوعة بمقدم حجز 10%، والباقي على فترات سداد تصل إلي 9 سنوات وتبدأ أسعار الوحدات من 3.2 مليون جنيه.

ولأن «ماونتن فيو» تؤمن أن الطبيعة تؤثر إيجابيًا على الإنسان، وتزيد من معدلات الإبداع والابتكار، خاصة لدى الأطفال، فقد تم تصميم «ماونتن بارك» بشكل يلبي جميع احتياجات الصغار لتنمية الخيال، والتفاعل مع الطبيعة، بما يسمح لهم بإطلاق العنان لأفكارهم وإبراز مواهبهم وزيادة قدرتهم على التفاعل الاجتماعي والمعرفي.

ولتوفير تجربة ممتعة بالكامل، حرصت «ماونتن فيو» على توفير وسائل للاستمتاع بكل هذه الإمكانيات، منها تصميم شرفات بانورامية يمكن من خلالها رؤية جميع المناظر الخلابة، والاستمتاع بالمساحات الخضراء، لتنقية الذهن والمساعدة على التأمل والتخلص من الضغوط والتوتر، فضلا عن أن الوحدات المطلة على البحيرة والتلال والشلالات، تم بنائها على ارتفاعات مختلفة، وسيتم تصميمها مثل بيوت التلال الطبيعية الخشبية تتماشى من فكرة المشروع، ولزيادة المتعة، تم تصميم ممشى يطل على مياه البحيرات، وحديقة مركزية كبيرة.

شركة جديدة

العتال القابضة تأسس شركة جديدة لإدارة وتأجير الشقق الفندقية في رأس سدر والعاصمة الإدارية

أحمد العتال

كشف المهندس أحمد العتال، رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات العتال القابضة، عن تأسيس شركة جديدة تنضم لمجموعة شركات العتال لتتولى إدارة وتأجير الشقق الفندقية في مشروعات الشركة في رأس سدر والعاصمة الإدارية الجديدة.

وقال: لدينا إدارة لتجهيز المباني والوحدات تابعة لشركة «أتكون» للمقاولات نفذت بالفعل العديد من المشروعات لسفارات أجنبية في مصر، ونقوم حاليًا بفصل تلك الإدارة عن شركة المقاولات لتكون نواة للشركة الجديدة المقرر إطلاقها في الربع الثاني من 2021.

وأكد المهندس أحمد العتال أن استراتيجية الشركة تركز على الاهتمام بتنفيذ مشروعات عمرانية في مناطق مختلفة تتماشى مع الخطط التنموية للدولة. ومؤكدا أن منطقة رأس سدر في جنوب سيناء من الوجهات الواعدة وبالتالي تعد فرصة استثمارية غير مستغلة بالكامل حتى الآن، وتتميز بالطبيعة الخلابة مما يجهلها إحدى أروع المناطق السياحية في مصر.، خاصة بعدما شهدت المدينة تطويرا في البنية التحتية والطرق إلي جانب تقليل وقت الوصول إليها بفضل الأنفاق الجديدة التي أنشأتها الدولة في منطقة قناة السويس، في إطار اهتمام الدولة في السنوات الأخيرة بتطوير وتنمية مناطق جنوب وشمال سيناء. وهو ما يجعل من رأس سدر قبلة سياحية متميزة للمستثمرين والسياح والمواطنين.

وكانت المجموعة قد طرحت أحدث مشروعاتها «باي سايد» بمدينة رأس سدر للبيع في معرض ذا «ريل جيت» العقاري، والذي بدأ أعمال الإنشاءات به مطلع العام الماضي، باستثمارات مليار جنيه. ومن المخطط البدء في تسليم وحدات «باي سايد» خلال الربع الأخير من العام الحالي، كما تستهدف الشركة تحقيق مبيعات

طرح «باي سايد» بمدينة رأس سدر للبيع..والتسليم في الربع الأخير من العام الحالي

المهندس أحمد العتال: استراتيجيتنا الاهتمام بتنفيذ مشروعات عمرانية تتماشى مع الخطط التنموية للدولة

بحوالي 500 مليون جنيه المشروع بنهاية 2021.

يقع المشروع على مساحة 7 فدان، ويتكون من 170 وحدة فندقية فاخرة مفروشة بالكامل وفندق بسعة 40 غرفة على الطراز المالديفي وأحدث المعايير المعمارية في تناغم مع الاطلالة المباشرة على مياه البحر التي تتمتع بها جميع وحدات المشروع.

وأضاف رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات العتال القابضة، انطلاقا من حرص العتال القابضة على تنفيذ المشروع على أعلى مستوى من الجودة من حيث التصميم والتخطيط والديكورات الداخلية، تعاقدت الشركة مع د. ياسر البلتاجي، رئيس مجلس إدارة شركة ياسر البلتاجي للاستشارات الهندسية والمعمارية، الذي يتمتع بخبرة تمتد على مدار 26 وسابقة أعمال تزيد عن 1200 مشروع في مصر والخارج، من أهمها مؤخرًا التصميم المعماري لعدة مشروعات رائدة في العاصمة الإدارة الجديدة والعلمين الجديدة.

كما تعاقدنا مع المهندس هاني سعد، المدير التنفيذي لشركة «هاني سعد إنوفيشنز»، للعمل على التصميمات الداخلية للوحدات، وهو من أشهر المصممين الذين تركوا بصمة واضحة في أهم المشاريع السياحية والسكنية الفاخرة في السنوات الأخيرة، حيث فرض موهبته على السوق بتصميماته المبتكرة التي تجمع بين إتباع أحدث المقاييس العالمية القائمة على الاستدامة وتكنولوجيا البناء وبين احترام الطبيعة والتكامل معها في مشاريعه. وهو ما سيضمن لعملائنا الحصول على أفضل جودة ممكنة في جميع تفاصيل تجربتهم في «باي سايد».

من جهة أخرى، أعلن المهندس محمد العتال، المدير التنفيذي للعتال القابضة عن طرح المرحلة الرابعة والأخيرة من مشروع «باركلين» بالعاصمة الإدارية الجديدة والتي تضم الوحدات الإدارية والتجارية. وكشف عن الانتهاء من بيع 85% من المرحلة الأولى و95% من المرحلة الثانية و90% من المرحلة الثالثة. كما حققت الشركة مبيعات للأجانب تجاوزت 27% من حجم المشروع. علاوة على ذلك، تم تنفيذ 50% من المرحلة الأولى والمستهدف الانتهاء منها بالكامل خلال العام الحالي و15% من المرحلة الثانية، ومن المخطط إتمام تنفيذ جميع مراحل المشروع بنهاية 2023.

ويعد مشروع «باركلين» أول مشروعات الشركة في العاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات تصل إلي 4 مليار جنيه، على مساحة 27 فدان في منطقة R7 على أربع مراحل، ويضم 1100 وحدة متنوعة بين شقق دوبلكس وبنتهاوس واستوديوهات ووحدات إدارية وتجارية.

وتهدف العتال القابضة لتقديم مشروع «باركلين» باعتباره أول مجتمع سكني حديث يمزج في تصميماته بين أصالة الماضي وحداثة المستقبل. وقد قامت الشركة بضخ استثمارات تزيد عن 250 مليون جنيه بالمشروع خلال العام الماضي، كما رصدت 150 مليون جنيه قابلة للزيادة لأعمال الإنشاءات خلال 2021.

وتتولى «أتكون» للمقاولات التابعة لمجموعة العتال أعمال الإنشاءات في المشروع بالكامل، حيث تم إنشاء محطة خلط مركزية بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 6 آلاف متر مكعب يوميًا، لتغطية احتياجات الأعمال الإنشائية بالمشروع. ومن الجدير بالذكر أن شركة أتكون، قد حققت عقود مقاولات للغير بقيمة 1.2 مليار جنيه خلال 2020، وتستهدف تحقيق 1.5 مليار جنيه خلال هذا العام.

بإجمالي تكلفة استثمارية تصل إلي 8 مليار جنيه

«السعودية المصرية للتعمير» تطلق مشروعًا جديدًا في التجمع الخامس

أعلنت الشركة السعودية المصرية للتعمير- إحدى أكبر وأعرق الشركات الرائدة في مجال التطوير العقاري- عن أحدث استثماراتها في منطقة التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة، علي مساحة 21.6 فدان بما يعادل 91,000 متر مربع تقريبًا، بقيمة 2.8 مليار جنيه.

من جانبه أكد المهندس محمد الطاهر الرئيس التنفيذي للشركة، أن قطعة الأرض الجديدة، تأتي استمرارًا للنجاحات الكبرى التي حققتها الشركة، في مجال التطوير العقاري منذ انطلاق أعمالها في السوق المصرية عام 1975، والتي نفذت خلالها 44 مشروعًا سكنيًا وإداريًا وتجاريًا وسياحيًا متنوعا، مشيرًا إلي أن إجمالي استثمارات مشروعات الشركة التي يتم تنفيذها حاليًا يبلغ نحو 19 مليار جنيه.

وقال «الطاهر» خلال كلمته بمناسبة افتتاح المقر الجديد للشركة بالتجمع الخامس: «نجحنا في زيادة حجم مبيعاتنا بشكل لافت خلال عامي 2019 و2020 رغم تحديات جائحة كورونا». موضحًا أن الشركة حققت حجم مبيعات تجاوز 1.8 مليار جنيه خلال عام 2019 بمعدل نمو بلغ نحو 575% عن العام السابق له. وفي 2020 نجحت الشركة في زيادة حجم مبيعاتها بنسبة 310% لتصل إلي 5.6 مليار جنيه، وخلال الربع الأول من 2021 رفعت الشركة نسبة مبيعاتها مرة أخرى إلي 275% عن 2020 ليصل إجمالي المبيعات حتى الآن مليار جنيه مقارنة بـ363 مليون للربع الأول من العام الماضي. وهو ما يؤكد حجم ومكانة الشركة كواحدة من أكبر شركات التطوير العقاري العاملة في السوق المصرية.

محمد الطاهر

محمد الطاهر: نجحنا في زيادة مبيعاتنا خلال عامي 2019 و2020 بإجمالي 7.4 مليار جنيه

وفيما يتعلق بالمشروع الجديد، كشف المهندس محمد الطاهر أن الشركة قامت بعمل دراسات سوقية موسعة، استقرت بعدها على أن يكون المشروع الذي سيتم تنفيذه على قطعة الأرض الجديدة، إداري تجاري طبي متعدد الاستخدامات، بإجمالي تكلفة استثمارية تصل إلي 8 مليار جنيه.

وأوضح «الطاهر» أن المشروع سيتم على مساحة بنائية تصل لأكثر من 160 ألف متر مربع، تضم محال تجارية ومكاتب إدارية وعيادات ومراكز طبية، ومناطق للترفية وأخرى للمشاة، بالإضافة لكافة الخدمات والمرافق، وأماكن للتجمعات لتلبية جميع الاحتياجات. فضلا عن فندق 5 نجوم، مشيرًا إلي أن المشروع سيتم تنفيذه وفق أعلى معايير الجودة والأكواد الإنشائية الحديثة، والتصميمات الهندسية الذكية التي توفر خيارات متعددة من مساحات يمكن إعادة تقسيمها واستغلالها بالشكل الأمثل.

وأكد «الطاهر» أن المشروع يحقق أهداف إستراتيجية كبرى، حيث سيخدم – فور الانتهاء منه - أكثر من مليون نسمة تسكن هذه المنطقة، والتي يتوقع أن تصل إلي 6 ملايين نسمة بحلول عام 2030، فهو يقع على المحاور الرئيسية الثلاثة للقاهرة الجديدة، التسعين الشمالي والجنوبي، ومحور محمد نجيب، في موقع مركزي ضمن دائرة نصف قطرها 6.5 كيلومتر في قلب القاهرة الجديدة مع وجود طريق القاهرة السويس في الشمال، وطريق القاهرة - السخنة في الجنوب، والطريق الدائري غرباً، والطريق الدائري الإقليمي من الشرق، لافتا إلي أن المشروع سيوفر ما بين 2000 إلي 3000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة وهو ما يتماشى مع توجهات الرئيس عبد الفتاح السيسي والحكومة، بضرورة توفير فرص عمل للشباب.

تحصيل إلكتروني

كاسيل للتطوير العمراني توقع بروتوكول تعاون مع «فوري» لتحصيل مدفوعات العملاء

أحمد منصور: التحول الرقمي الآن في جميع المجالات لم يعد اختياراً بل أصبح مطلبا أساسيا

حسام عز الدين: نساعد البنوك والمشروعات المتوسطة أو المؤسسات في عمليات الرقمنة

أكد المهندس أحمد منصور، الرئيس التنفيذي لشركة كاسيل للتطوير العمراني، إن تطبيق التحول الرقمي الآن في جميع المجالات لم يعد اختياراً، بل أصبح مطلب أساسي والمستقبل له، وهو ما نؤمن به في كاسيل، ونسعى إلي تطبيقه في كافة تعاملاتنا، خاصة أنه يتوافق مع الاتجاه الحالي للحكومة بالانتقال التدريجي إلي «مصر الرقمية» باعتبار ذلك أحد محفزات النمو الاقتصادي، وداعمًا قويًا لخطة الدولة في تصدير العقار المصري للخارج».

جاء ذلك في أعقاب توقيع شركة «كاسيل للتطوير العمراني» بروتوكول تعاون مع شركة «فوري» بهدف تحصيل أقساط العملاء عبر استخدام خدمة فوري.

يهدف البروتوكول إلي تحصيل سداد الأقساط المستحقة للشركة من قبل العملاء بمختلف العملات، سواء المصرية أو الأجنبية مثل الدولار واليورو، مما ييسر عليهم سداد الأقساط دون الحاجة للذهاب للبنك والانتظار لفترات طويلة، خاصة في ظل فيروس كورونا.

يذكر أن شركة «كاسيل للتطوير العمراني» هي واحدة من أهم الشركات العقارية العاملة بالسوق العقاري المصري، وتتركز أعمالها بشكل رئيسي على تطوير المشروعات العقارية الراقية ذات القيمة العالية، بما في ذلك المشروعات السكنية والتجارية والإدارية. ويبلغ رأس المال المدفوع للشركة 1 مليار جنيه، واستثمارات تصل إلي 4.5 مليارات جنيه يتم استثمارها في العاصمة الإدارية الجديدة وحدها في ثلاث مشروعات مختلفة هي مشروع كاسيل لاند مارك ومشروع ايست سايد التجاري ومشروع أخر تجارى يتم العمل عليه حاليًا، وتستهدف «كاسيل» توفير منتجات عقارية متميزة تتماشى مع أخر المستجدات العالمية في مجال التطوير العقاري وتتلاءم في الوقت نفسه مع متطلبات العملاء.

وتأتي هذه الخطوة في إطار الجهود التي تقوم شركة «كاسيل للتطوير العمراني» للتسهيل على العملاء وتوفير كافة سبل الدعم الممكنة لهم، وستوفر الخدمة الجديدة الكثير من الوقت والجهد لعملاء كاسيل عبر تحصيل كافة المدفوعات المستحقة للشركة عن طريق خدمة «فوري» دون الحاجة للذهاب للبنك، بالتزامن مع اتجاه الحكومة المصرية إلي رقمنه جميع الخدمات المالية والتحول نحو التحصيل الإلكتروني للمدفوعات كبديل للطرق التقليدية.

وتتوافر خدمة «فوري» في جميع المحافظات المصرية، ولدى «كاسيل» العديد من العملاء بمختلف محافظات الجمهورية فضلًا عن نسبة كبيرة من العملاء المصريين بالخارج.

وأضاف الرئيس التنفيذي لشركة «كاسيل للتطوير العمراني»: نحرص دائما على توفير جميع سبل الراحة والأمان لعملائنا وتيسير كافة نواحي الحياة لهم، ومع ظهور أزمة كورونا جعلنا نفكر بشكل جدي في توفير وسيلة تضمن المزيد من السلامة لهم وتساعدنا على تطبيق كافة إجراءات التباعد، ومن هنا جاءت الحاجة الكبيرة للتعاون مع كيان كبير مثل «فوري» يمتلك من الإمكانيات ما يؤهله لتوفير أحدث التقنيات التكنولوجية. مشيرًا إلي أن أزمة «كورونا»، ضاعفت من أهمية الدفع والتحصيل الإلكتروني في ظل تطبيق الإجراءات والتدابير الوقائية اللازمة للتعامل مع تداعيات الجائحة».

وتتيح «فوري» مجموعة من الطرق الآمنة والسهلة لدفع الفواتير المختلفة، وتقدم خدمات مالية للعملاء والشركات عن طريق قنوات متنوعة تشمل ماكينات الصراف الآلي والمحافظ الإلكترونية والمنافذ التجارية بالإضافة للدفع عن طريق الإنترنت.

من جانبه أكد المهندس حسام عز الدين، مدير عام القطاع التجاري بشركة «فوري» للمدفوعات الإلكترونية، أن «فوري» كان لها السبق في تقديم نموذج المدفوعات الإلكترونية في مصر، كما أنها تساعد شركائها من البنوك أو أصحاب المشروعات المتوسطة أو المؤسسات، في عمليات التحول الرقمي بما تقدمه من خدمات تمثل قيمة مضافة لأعمالهم مثل تحصيل الفواتير للعملاء المتعاملين معه».

ووصف «عز الدين» التعاون مع «كاسيل للتطوير العمراني» بأنه نقلة نوعية كبيرة لكلا الطرفين، خاصة أن «كاسيل» ستكون أول مطور عقاري يقوم بتوفير هذه الخدمة، وتحصيل مدفوعات العملاء عن طريق خدمة فوري، فجميع المؤشرات تؤكد أن الاستثمار في تكنولوجيات التحول الرقمي سيكون له الفضل في خلق نموذج عمل جديد ومؤثر، خاصة وأن الحكومة لديها رغبة كبيرة في تعميم فكرة التحصيل الإلكتروني، وقامت بالفعل بإطلاق العديد من المبادرات لتحفيز هذه الفكرة وتشجيع المواطنين على التحول الرقمي خلال تعاملاتهم اليومية.

وتحرص شركة «كاسيل» بشكل مستمر على توفير أفضل الخدمات التكنولوجية والحلول الذكية التي يحرص العملاء على الحصول عليها في السنوات الأخيرة في مختلف المجالات، من خلال التعاون مع العديد من الكيانات الكبيرة ومنها شركة «إيانز للتأمين».

حضر توقيع البروتوكول المهندس أحمد منصور الرئيس التنفيذي لشركة «كاسيل للتطوير العمراني»، والمهندس حسام عز الدين، مدير عام القطاع التجاري بشركة «فوري للمدفوعات الإلكترونية»، ولفيف من المسئولين في الشركتين، حيث يتضمن البروتوكول طريقتين لتحصيل المستحقات، الطريقة الأولى من خلال توجه العميل إلي أي ماكينة فوري للسداد، والثانية هي الدفع أونلاين عن طريق «فوري».

استراتيجية طموحة

«بورتو جروب» تسلم 3500 وحدة خلال 2021 رغم «كورونا»

جمال فتح الله: إعادة هيكلة كافة الإدارات بالتوازي مع استمرار العمل في المشروعات

أيمن بن خليفة: تنوع في تنفيذ المشروعات لتلبية احتياجات شريحة أكبر من العملاء

كشف جمال فتح الله، رئيس مجلس إدارة بورتو جروب، عن خطة المستثمرين الحاليين لتأسيس كيان جديد بالاشتراك مع مجموعة برايم مصر وشركة أسماك الإماراتية، لتطوير وإدارة الأعمال والمشروعات والاستثمارات، مؤكدًا أن الشركة تستفيد بشكل كبير من المشروعات والكيانات الضخمة التي تمتلكها كل من بورتو جروب وبرايم مصر في قطاعات مختلفة، بما يمكنها من الدخول في شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص.

وأضاف أن الشركة لديها خطة لتنفيذ 3 مشروعات جديدة باستثمارات تقديرية تصل إلي نحو 20 مليار جنيه على أراض حصلت عليها الشركة خلال عامي 2019-2020، وهذه المشروعات عبارة عن «جولف بورتو كايرو»، و«بورتو أسيوط» و«بورتو أغادير»، موضحا أن مشروع «بورتو أسيوط» يستهدف إنشاء مجمع عمراني متطور بمحافظة أسيوط يشمل 500 وحدة سكنية بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي 4.5 مليار جنيه على مدار 6 سنوات. وأشار إلي أن العمل يتم بقوة وباستمرار في هذا المشروع وبالتحديد في المرحلة الأولى والتي يتم تنفيذها خلال 3 سنوات.

وأوضح أن مشروع «جولف بورتو كايرو» يقع على مساحة 151 فدانا ضمن المرحلة الرابعة من مدينة المستقبل على طريق الأمل مباشرة وبالقرب من العاصمة الإدارية الجديدة ومدينتي، ويتضمن 3 آلاف وحدة سكنية و500 فيلا بجانب مطاعم عالمية ومدرسة دولية وحضانة ومسجد ومكاتب إدارية.

وأضاف أيمن بن خليفة، نائب رئيس مجلس إدارة المجموعة عن خطتهم الطموحة للبحث عن فرص استثمارية جديدة وأراض في مختلف أنحاء الجمهورية بعد التأكد من تميزها استثماريًا وتناسبها مع الخطط التنموية والاستثمارية للشركة، كما أن البحث المستمر عن أراض يأتي ضمن خطة الشركة التوسعية المستمرة. ولفت إلي أن استثمارات الشركة داخليًا وخارجيًا بلغ 30 مليار جنيه تقريبًا، كما أن الشركة لديها خطة قوية لزيادة معدلات التنفيذ بمشروعاتها، لافتًا إلي أن الالتزام بمعدلات التنفيذ أحد التحديات التي تواجه السوق العقارية عقب أزمة كورونا.

تأسيس كيان جديد مع برايم مصر وأسماك الإماراتية لتطوير وإدارة الأعمال والاستثمارات

وأشار إلي أن هيكل مساهمي الشركة يتضمن مستثمرين عرب من ليبيا والسعودية والإمارات ورجال أعمال مصريين. وأوضح أن الشركة تعتمد على التنوع في تنفيذ مشروعاتها بما يمكنها من تلبية احتياجات شريحة أكبر من العملاء في مختلف أنحاء الجمهورية مع تقديم أنظمة سداد مرنة ومتنوعة تناسب كافة الاحتياجات والتطلعات وتتناسب مع التغيرات التي شهدها السوق العقاري منذ بداية أزمة كورونا.

وأكد «خليفة» على قوة السوق العقاري في مواجهة تلك الأزمة اعتمادًا على الطلب الحقيقي وفي نفس الوقت الدعم الذي قدمته الدولة والتيسيرات للحفاظ على حركة هذا القطاع، بالإضافة إلي استمرار الدولة في التنمية والبناء مما شجع المستثمرين على استمرار العمل منذ بداية الأزمة وحتى الآن دون توقف مع الحفاظ على سلامة العمالة في جميع المواقع وهو ما حافظ على قوة الاقتصاد المصري رغم تلك الأزمة العالمية.

وقال رئيس مجلس إدارة بورتو جروب، إن خطة الشركة للعمل بجدية شديدة خلال الفترة المقبلة للوفاء بالتزاماتها مع عملائها وتنفيذ وتسليم مشروعاتها وفقا لما تم تحديده مع عملائها رغم استمرار أزمة كورونا، مع الحفاظ على سلامة العاملين في مواقع المشروعات والموظفين في المقرات الإدارية للمجموعة.

وأشار إلي أن الشركة تعمل ضمن خطة تطوير داخلية لإعادة هيكلة كافة الإدارات بداخلها بالتوازي مع استمرار العمل في مشروعاتها للوفاء بتعاقداتها مع عملائها وذلك بالجودة المعهودة عن الشركة وبما يحافظ على سمعة الشركة بالسوق العقاري، مؤكدا أن الشركة لديها خطة استثمارية طموحة تحافظ على زياداتها في القطاع العقاري خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن إجمالي عدد الوحدات التي قامت الشركة ببيعها للعملاء حتى الآن تتجاوز عشرة آلاف وحدة بإجمالي قيمة حوالي 13 مليار جنيه، وتم تسليم أكثر من سبعة آلاف وحدة منها حتى الآن، كما تخطط الشركة لتسليم 3500 وحدة أخرى تقريبا خلال العام الجاري. وكشف أن منصور عامر لم يعد يملك أي حصص أو أسهم بمجموعة بورتو القابضة بصفته الشخصية.

بورتو أسيوط

يستهدف إنشاء مجمع عمراني متطور بمحافظة أسيوط يشمل 500 وحدة سكنية بتكلفة استثمارية تقدر بحوالي 4.5 مليار جنيه على مدار 6 سنوات

جولف بورتو كايرو

يقع على مساحة 151 فدانا ضمن المرحلة الرابعة من مدينة المستقبل، ويتضمن 3 آلاف وحدة سكنية و500 فيلا بجانب مطاعم عالمية ومدرسة دولية وحضانة ومسجد ومكاتب إدارية.

إضافة جديدة

«سكاي أبو ظبي» تنفذ Residence Eight في العاصمة الإدارية باستمارات 4 مليارات جنيه

بدأت شركة سكاي أبو ظبي للتطوير العقاري تنفيذ مشروع Residence Eight بالعاصمة الإدارية الجديدة باستثمارات 4 مليارات جنيه مارس الجاري. ومشروع Residence Eight عبارة عن مجمع سكني وتجاري، يقع على مساحة 23 فدان بموقع متميز بمنطقة الـR8 بالعاصمة الإدارية الجديدة، وهي المنطقة المحاطة بالحي الدبلوماسي من الغرب والمطلة على 70 فدان من المساحات الخضراء من الشمال والنهر الأخضر من الجنوب بالقرب من وسط المدينة، بجانب الموقع المثالي ينقسم تصميم المشروع بين مساحات خضراء ضخمة تصل إلي 82% من المساحة الكلية من المشروع ونحو 1000 وحدة سكنية تتراوح مساحتها بين 80 إلي 360 متر مربع ما بين شقق ووحدات «دوبلكس» الفاخرة.

حصلت شركة سكاي أبو ظبي للتطوير العقاري -الذراع العقاري لمجموعة دايموند وواحدة من أبرز شركات التطوير العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة، على القرار الوزاري باعتماد تخطيط وتقسيم قطعة الأرض بمشروع Residence Eight بالعاصمة الإدارية، وبدأت إجراءات التنفيذ على أرض الواقع، وفي الوقت نفسه بدأت طرح المشروع للحجز مستهدفة تحقيق مبيعات بقيمة ١.٥ مليار جنيه في عام 2021.

يأتي ذلك إيماناً من الشركة بأهمية المشاركة في تنفيذ رؤية مصر 2030 الرامية إلي زيادة مساحة المعمور لاستيعاب الزيادة السكانية، وإنشاء مجتمعات متكاملة تتوافر بها جودة الحياة للمواطن المصري. وفي ضوء تشجيع الدولة المصرية للاستثمار الأجنبي.

ويعد مشروع Residence Eight هو أول مشروع عقاري لشركة سكاي أبو ظبي للتطوير العقاري، بعد أيام من إعلانها دخول السوق المصرية لنقل خبراتها العقارية الإقليمية، وعزمها استثمار 15 مليار جنيه خلال العامين المقبلين، مستندة على نجاحها في إنشاء مجموعة متنوعة من المشروعات والأنشطة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ورغبتها في التوسع إقليمياً ودولياً ضمن خطتها الاستراتيجية.

ويقدم مشروع Residence Eight نموذجاً حقيقياً للمشروعات المتكاملة من خلال تقديم حلول معيشة عصرية تخدم كافة احتياجات العملاء وتحقق لهم الراحة والأمان والخصوصية، عبر تخصيص 80% من المشروع للعنصر السكني 20% للعنصر التجاري، وذلك باستخدام أحدث أساليب الهندسة والعمارة والتصميم، كما سيتضمن المشروع مساحات خارجية واسعة لتنفيذ الفعاليات والأنشطة والمناسبات، بالإضافة إلي ذلك سيتضمن كلوب هاوس يتيح لهم الرفاهية على بعد دقائق من منطقتهم السكنية.

قال المهندس عبد الرحمن عجمي، الرئيس التنفيذي لمجموعة دايموند وشركة سكاي أبوظبي للتطوير العقاري، إن الشركة اختارت إقامة أول مشروعاتها في مصر بالعاصمة الإدارية الجديدة؛ لأنها تتوافق مع رؤيتنا إذ تتطلع سكاي أبو ظبي لأن تصبح من أكبر الشركات العقارية في السوق المصرية من خلال تقديمها نماذج عمرانية ذكية متكاملة بمعايير إقليميه وفريدة من نوعها، وهو ما يتطابق مع استراتيجية العاصمة الإدارية التي تستهدف أن تصبح مدينة ذكية، مضيفاً كما أن رؤية سكاي أبو ظبي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة وتلبية احتياجات العملاء وتزويدهم بقيمة حقيقية بداية من المباني السكنية إلي الخدمات التجارية والخدمات العامة.

من جانبه، قال مصطفى صلاح الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري بشركة سكاي أبو ظبي للتطوير العقاري، إن الشركة أعدت دراسة للسوق العقاري في مصر للتعرف على كافة متطلبات العميل، ونتطلع لتقديم منتج مختلف ومتميز يتناسب مع متطلبات العميل وإمكاناته، كما تسعى لكسب ثقة العملاء من خلال الالتزام بالجدول الزمني لتنفيذ المشروع، إضافة إلي تقديم منتجات بأسعار تنافسية وتسهيلات كبيرة في السداد.

وأضاف «صلاح» الشركة تستهدف عملاء جمهورية مصر العربية ومحافظاتها المختلفة كذلك العملاء العاملين بالخارج.

كما أشار «صلاح»، إلي أن السوق العقاري المصري يتسم بكونه سوقاً واعداً وجاذباً للاستثمار، لتميزه بالعديد من المزايا التنافسية عن غيره، كالنمو السكاني المتزايد والذي يعكس الحاجة الدائمة إلي تنمية عمرانية مستمرة، إضافة إلي الحوافز والتسهيلات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، التي أتاحها قانون الاستثمار الجديد، فضلاً عما يتميز به السوق المصري من عوائد استثمارية جاذبة.

عبد الرحمن عجمي: هدفنا أن نكون من أكبر الشركات العقارية في السوق المصرية

استثمار 15 مليار جنيه في مصر خلال العامين المقبلين

سوق جديدة

جراند بلازا تحقق 220 مليون جنيه مبيعات في مشروع «لاميرادا المستقبل»

شريف عثمان: بادرة التمويل العقاري الأخيرة ستساعد في ظهور شريحة جديدة من الشركات

قال المهندس شريف عثمان، رئيس مجلس إدارة شركة جراند بلازا للاستثمار العقاري والسياحي، أن الشركة تسعى لتحقيق مبيعات بنحو 500 مليون جنيه بحلول يونيو المقبل، مشيرا إلي المبيعات بلغت 220 مليون جنيه خلال الربع الأول من العام الجاري. وأضاف عثمان أن الشركة تعتزم ضخ 100 مليون جنيه في أعمال الإنشاءات خلال العام الجاري، وتنفيذ مشروع «لاميرادا المستقبل» ذاتيا من خلال إدارة العمليات التابعة لها.

ويقام مشروع «لاميرادا المستقبل» على مساحة 47 فدانًا، باستثمارات تصل إلي 3.5 مليار جنيه، ويضم نحو 1600 وحدة سكنية بمساحات ما بين 120 و240 مترًا مربعًا ويطور على 4 مراحل بيعية، وتخطط الشركة للانتهاء من حوالي 250 وحدة بالمشروع خلال عام من الآن.

وأكد عثمان أن منطقة شرق القاهرة أصبحت نقطة انطلاق للعديد من المشروعات الكبيرة، بدعم من العاصمة الإدارية الجديدة، والتي استفادت منها الشركات العاملة في مدينة مستقبل سيتي، موضحا أن مشروع لاميرادا المستقبل يقع بالقرب من حي المال والأعمال بالعاصمة الإدارية وهو ما يعطيه ميزة تنافسية كبيرة.

وأشار إلي أن السوق العقارية نجحت إلي حد كبير في تجاوز تبعات أزمة كورونا، مشيرا إلي أن ما قامت به الحكومة عل مدار العام وما تم اتخاذه من إجراءات ساهم بصورة كبيرة في إعادة الاستقرار إلي السوق بدءا من الإجراءات الاحترازية والمبادرات التي تزامنت معها، وأيضا في العودة التدريجية إلي الحياة الطبيعية، مشيرا إلي أن المبادرة الأخيرة الخاصة بالتمويل العقاري سيكون لها دور في ظهور سوقا جديدا يحتاج أن تعمل عليه الشركات العقارية في ظل وجود قاعدة كبيرة من العملاء والسرعة التي سيدور بها رأس المال.

وأشار إلي أن الشركات التي ستعمل على ذلك المنتج ستحصل على أموالها خلال 3 إلي 4 سنوات، ما يعني أن حركة رأس المال ستكون سريعة، لافتا إلي أن المبادرة سيستفيد منها العميل والمطور، من خلال تقديم تيسيرات مالية على مدى 30 عام بفائدة 3%، وهو ما سيكون بتكلفة الإيجار وليس التمليك. وأوضح أن الشركات الكبيرة يمكن أن تخصص جزء من مشروعاتها

شريف عثمان

ليتناسب مع المبادرة، خاصة أنها معنية بالوحدات ذات المساحات الأقل من 150 متر والتي تباع بسعر في حدود 2.5 مليون جنيه، مشيرا إلي أن شركة جراند بلازا تقدم تسهيلات كبيرة للعملاء بمقدمات 25% وفترات سداد حتى 5 سنوات، على الوحدات التي سيتم تسليمها خلال عام من الآن.

وتعمل شركة جراند بلازا أيضا على مشروع مول «لاميرادا بلازا» بالقاهرة الجديدة وبالقرب من الجامعة الأمريكية بشارع التسعين، وهو تجارى إدارى طبي بتكلفة استثمارية 250 مليون جنيه على مساحة 3850 متر مربع، ويضم وحدات تجارية بمساحات تتراوح بين 60 إلي 350 مترًا مربعًا وعيادات طبية بمساحات تتراوح من 35 إلي 300 متر مربع، ومكاتب إدارية بمساحة تصل إلي 300 متر مربع.

وأشار عثمان إلي أن القطاع العقاري ملي، بالفرص الاستثمارية ويمتلك مقومات جذب كبرى الشركات العالمية، كما أن مصر بها فرص استثمارية واعدة لصناديق الاستثمار الأجنبية وما ينقصها فقط هو وضوح الرؤية وعرض جيد للفرص الاستثمارية الموجودة بمصر، بالإضافة إلي تهيئة البيئة التشريعية لاستيعاب صناديق الاستثمار أو المستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم في فرص استثمارية واعدة بمصر.

وتوقع عثمان أن يشهد العام الجاري استمرارا للنشاط الملحوظ الذي بدأ في الأشهر الأخيرة من العام الماضي، فيما يتعلق بحركة البيع والشراء، وهو ما تظهره المعدلات البيعية التي حققتها عدة شركات إلي جانب بدء تنظيم العديد من المعارض العقارية سواء في الداخل أو الخارج.

وأوضح عثمان أن الشركة حققت جزء كبير من خطتها التنفيذية التزاما بالجداول الزمنية ومواعيد التسليم المتفق عليها مع العملاء، مشيرا إلي أن الشركة تضع ذلك المحور على رأس أولوياتها على اعتبار أن المصداقية والثقة بين العملاء والشركة هي رأس المال الحقيقي الذي يجب تنميته.

في رثاء حسين صبور

شيخ المطورين العقاريين.. بصمة في كل شبر في مصر

فقدت مصر رجلًا أفنى عمره في إحداث طفرة ونهضة لبلاده في قطاع العقارات، حتى استحق عن جدارة لقب «شيخ المطورين العقاريين في مصر»، إنه المهندس حسين فايق صبور، الذي رحل عن عالمنا بداية مارس تاركًا في الحلق غصة وألمًا يعتصر قلوب رجال الاقتصاد في مصر والمنطقة بأسرها، ومن خلفهم أولئك الذين قدم لهم يد العون والمساعدة.

تزوج من السيدة نجوي القوصي، ابنة العالم التربوي عبدالعزيز القوصي، وأنجب المهندس أحمد صبور، الرئيس التنفيذي لمجموعة «الأهلي صبور»، والمهندس عمر صبور الذي يدير المكتب الاستشاري، على نهج والدهم.

أسس «صبور» أجيالًا من الموظفين والعمال، وساهم في بناء ناطحات سحاب وفنادق ومدن وقري، وأيضًا كان له دورًا بارزًا في إنشاء مترو الأنفاق، وساهم في وضع قوانين، وكذلك شارك في إنشاء مدن جديدة مثال مدينة 6 أكتوبر ومدينة السادات، كان علامة بارزة يصعب تكررها، وكانت كلمتة المتفائلة دائما «إن العقار يمرض ولا يموت» وجميع من عمل معه وتعامل معه يعرف عنه البساطة والتلقائية والصراحة، دون تجميل أو تزييف للحقائق.

وهو من وصف رحلة نجاحه قائلا: «أنا مخاطر ولست مقامرًا.. وأعشق احتراف النجاح»، ليؤكد علي أنه لم يبحث يومًا عن «الفلوس» وإنما عن النجاح في أي صورة كانت، وأكثر ما كان يسعده هو أن توضع فيه الثقة للنهوض بمؤسسة فاشلة وإعادتها مرة أخرى للطريق الصحيح.

كان الفقيد يهتم بالعاملين معه.. كانوا بمثابة أبنائه، فلم يفصل أو يقلل عمالة حتي لو أنفق رواتبهم من ماله الخاص، رغم الأزمات والتحديات التي مرت علي القطاع.

أنشأ مكتب «صبور الاستشاري» عام 1957، ثم تفرع عنه ثلاثة مكاتب استشارية هي «پارسونز-برنكرهوف-صبور» ومصر-أمريكا للاستشارات الهندسية ماك، شركة مصر أمريكا للأنظمة الزراعية ماسكو، وتولت هذه الشركات العديد من المشروعات في مصر والعالم العربي والأفريقي مثل: مترو الأنفاق بالقاهرة، مدينة السادات، مدينة 6 أكتوبر. ومن المشروعات السياحية: شيراتون الجزيرة، هيلتون الأقصر، فندق سميراميس، تحسين وتوسيع شبكات الكهرباء بالقاهرة والإسكندرية، الصرف الصحي بالقاهرة الكبرى والسويس والإسماعيلية وبورسعيد.

ترأس «صبور» مجلس الأعمال المصري الأمريكي. وكان عضوًا في مجلس إدارة رجال الأعمال المصريين، ورئيس لجنة التشييد بالجمعية، نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الاستشاريين من الدول الإسلامية باستامبول، نائب رئيس المائدة المستديرة لرجال الأعمال الأفارقة، رئيس اتحاد تنس الطاولة 1985.

تطوع بالقيام بالعديد من الأعمال مثل الحديقة الدولية بمدينة نصر، تخطيط كورينش النيل بالقاهرة، المشاركة في تقويم منشآت طابا السياحية. من بحوثه: الإسكان مشكلة لها حل، مثل مصر في العديد من مؤتمرات ترويج الاستثمار في أوروبا وأمريكا.

رحل شيخ المطورين العقاريين.. بعدما ترك بصمة في كل شبر في مصر لتبقى سيرته العطرة، وإنجازاته الحافلة بالتميز والتقدم، وإنسانيته التي تجعل الجميع يترحمون عليه.. طبت وطاب مثواك يا أعظم من أنجبت مصر.

خدمات متنوعة

البنك الأهلي المصري وبنك مصر يمنحان تمويل مشترك لصالح شركة سيتي ايدج للتطوير العقاري بمبلغ 1.1 مليار جنيه

يحيى أبو الفتوح: البنك يحرص على تمويل الصناعات الوسيطة لتوفير المزيد من فرص العمل في مختلف التخصصات بما يخدم خطط التنمية

قام البنك الأهلي المصري وبنك مصر بتوقيع عقد تمويل مع شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري، المطور العقاري الوطني، بهدف منح تمويل مشترك طويل الأجل يبلغ 1.1 مليار جنية، لتمويل جانب من التكاليف الاستثمارية البالغة في حدود 2.2 مليار جنيه الخاصة بإنشاء مول تجاري بمشروع الشركة إيتابا سكوير. يقوم البنك الأهلي المصري بدور المرتب الرئيسي الأولي وضامن التغطية ومسوق ووكيل التمويل وبنك مصر بدور المرتب الرئيسي الأولي وضامن التغطية ومسوق ووكيل الضمان. ويقع إيتابا سكوير بمدينة الشيخ زايد بالسادس من أكتوبر على مساحة 14 فدان في موقع استراتيجي متميز يبعد بضع دقائق فقط عن جميع المحاور الحيوية، هو مشروع متعدد الاستخدامات يضم وحدات عقارية متنوعة منها مكاتب إدارية ومول تجاري ومركز طبي وفندق ومركز ترفيه عائلي وتجاري.

حضر التوقيع الذي عقد بمقر البنك الأهلي المصري يحيي أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري وعاكف المغربي نائب رئيس مجلس إدارة بنك مصر وشريف رياض الرئيس التنفيذي للائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري ومن جانب شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري الدكتور محمد المكاوي الرئيس التنفيذي للشركة وحسن نصر رئيس القطاع المالي للشركة بالإضافة إلي أعضاء فرق العمل من كافة الأطراف.

وعقب التوقيع صرح يحيي أبو الفتوح أن عقد التمويل الذي تبلغ قيمته 1.1 مليار جنيه يأتي امتدادا لمشروعات القطاع العقاري التي يدعمها البنك والتي تتماشى مع استراتيجية البنك في دعم القطاعات الاقتصادية التي تنعكس نتائجها الإيجابية على الاقتصاد القومي مثل القطاع العقاري لارتباطه بمجموعة كبيرة من الصناعات والأنشطة وكذا الصناعات الوسيطة والتي يحرص البنك على تمويلها لتوفير المزيد من فرص العمل في مختلف التخصصات بما يخدم بشكل عملي خطط التنمية، مشيدا بدور الكوادر المدربة على إجراء الدراسات اللازمة لمثل هذا المنح بكفاءة عالية وكذا بالتعاون المثمر من جانب بنكي الأهلي ومصر والذي أسفر عن إتمام التمويل بنجاح، وبالدور الحيوي للقطاع المصرفي المصري بشكل عام في دعم الاقتصاد القومي.

هذا وأكد عاكف المغربي عقب التوقيع، أن مشاركة بنك مصر في هذا التمويل تعد استكمالاً لدوره الرائد في دعم الاقتصاد المصري، خاصةً وان قطاع العقارات من أهم القطاعات المؤثرة في الاقتصاد المصري، لما يمثله من توفير فرص استثمارية في مختلف الأنشطة سواء المباشرة أو غير المباشرة والتي تتماشى مع خطط التنمية، حيث يؤمن البنك بضرورة تضافر الجهود من اجل تحقيق انتعاشا في السوق العقاري المصري والذي ينعكس على النهوض بجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى بشكل مباشر او غير مباشر، مؤكداً على الدور الحيوي لبنك مصر في مساندة كافة الأنشطة التي تساهم في خلق حياة أفضل للمواطن المصري، حيث يحرص البنك دائما على دعم خطط الدولة لتحقيق التنمية الشاملة، وتوفير السكن الملائم للأفراد بهدف التخفيف عن كاهل كافة شرائح المجتمع، والارتقاء بمستوى معيشتهم، من خلال سبل التمويل المتعددة التي يوفرها البنك سواء للأفراد من خلال تمويل الوحدات السكنية،او للمطورين العقاريين بما يتناسب مع احتياجات الشرائح المختلفة، وذلك داخل نطاق المحافظات أو في نطاق مدن المجتمعات العمرانية الجديدة للتخفيف من التكدس السكاني، ويحرص بنك مصر دائماً كونه مؤسسة مصرفية رائدة على الدخول في المبادرات والبروتوكولات التي تهدف لتقديم خدمات تتناسب مع احتياجات كافة شرائح العملاء. وقد صرح الدكتور محمد المكاوي، الرئيس التنفيذي لشركة سيتي إيدج للتطوير العقاري معلقا « نسعى للتوسع في دور الشركة كمطور عقاري وطني عن طريق تطوير مشروعات متكاملة وزيادة محفظة الأراضي التي تملكها، فلدينا رؤية ان نتحول لشركة قابضة بحلول 2023 مما يستدعى التعاون مع مزيد من المؤسسات بهدف تمكين «سيتي ايدج» من تحقيق رؤيتها ودعم الاقتصاد المصري. كما أن هناك ثقة كبيرة نجحت الشركة في اكتسابها على مدار السنوات الماضية، عبر الإقبال المتزايد على مشروعاتها وما حققته من مبيعات كبيرة في مختلف المدن التي تعمل بها». وأعرب حسن نصر رئيس القطاع المالي بشركة سيتي ايدج عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية قائلا « نستهدف تعزيز السيولة المتاحة لنا عبر هذ التمويل وذلك بغرض الاسراع في العمليات الإنشائية وزيادة سرعة تسليم المشروع. أن توقيع هذا الاتفاق اليوم هو تتويج للتعاون المثمر بين الشركة وبنكين من أكبر البنوك المصرية – البنك الأهلي المصري وبنك مصر – والذي ادي إلي الوصول لأفضل طرق تمويل لمشروع أيتابا سكوير بالشيخ زايد ونتطلع لمزيد من التعاون من خلال اتفاقيات أخرى لمشروعات الشركة في المستقبل القريب».

وأضاف شريف رياض أن فترة التمويل تصل إلي 9.5 أعوام شاملة فترة السحب التي تصل إلي 30 شهراً وأن الحصة الإجمالية للبنك الأهلي المصري من التمويل تبلغ 550 مليون جنيه من إجمالي قيمة التمويل الممنوح للمشروع بالمشاركة مع بنك مصر والتي تصل إلي 1.1 مليار جنيه، ويتم سداد التمويل على 7 سنوات من خلال 28 قسط ربع سنوي.

عاكف المغربي: مشاركة بنك مصر في هذا التمويل تعد استكمالاً لدوره الرائد في دعم الاقتصاد المصري

INERTIA
JOULZ
Neighbourhood
JEFAIRA
WEST HILLS
SOLEYA
Medipoint
SHEIKH ZAYED
BRIX
CRIBS
EL GOUNA
VERANDA
SAHL HASHEESH
new
realities
we
build.
19655
www.inertiaegypt.com

مشاركة متميزة لإنرشيا للتنمية العقارية بمعرض The Real Gate

سجل حافل بـ 8 مشروعات تمتد على سواحل البحر الأحمر والمتوسط والمدن الجديدة

تشارك شركة إنرشيا للتنمية العقارية لأول مرة في معرض The Real Gate من 25 الى 27 مارس، ويحظى المعرض برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية، مما يعطى ثقلاً للحدث الأكبر والأشهر خلال الفترة الحالية على مستوى السوق العقاري ويعكس إهتمام الدولة بالقطاع العقارى والتنمية العمرانية بشكل عام.

تشارك شركة إنرشيا للتنمية العقارية في المعرض بسجل حافل بالمشروعات الكبرى والمتنوعة والتي تمتد في الكثير من المناطق على طول ساحلي البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط وأيضاً داخل المدن الجديدة، إذ تمتلك إنرشيا للتنمية العقارية محفظة ضخمة من الأراضي فى كل من القاهرة الكبرى والساحل الشمالى والبحرالأحمرتصل الى 6.8 مليون متر مربع بإستثمارات تصل الى 71 مليار جنيه من خلال 8 مشروعات كبرى. ويصل إجمالى عدد الوحدات التى تم طرحها الى ما يقرب من 5000 وحدة سكنية وتجارية وصل نسبة البيع بها الى 74% تقريبا.

وبالنظر الى مواقع المشروعات نجد أن إنرشيا للتنمية العقارية إختارت مواقع تتماشى مع خطة الدوله للتنمية العمرانية لتجد لنفسها موقعاً بالجونة وسهل حشيش كإطلالة واضحة على البحرالأحمر، بالإضافة الى مشروعاً ضخماً بالساحل الشمالى وتوسعاته الجديدة على البحر الأبيض المتوسط، ومشروعات أخرى على طريق مصر أسكندرية الصحراوي.

فعلى طريق مصر أسكندرية الصحراوى تم إنشاء مشروع بريكس المقام على 44 ألف متر مربع، ومشروع چولز على مساحة 483 ألف متر مربع. بالإضافة الى مشروع سوليا على مساحة 81593 متر مربع، ومشروع وست هيلز على مساحة 32 ألف متر مربع. والمشروع الطبي الوحيد للشركة

أحمد العدوى

في الشيخ زايد ميدي بوينت والمقام على مساحة 3000 متر مربع وعلى سواحل البحر الأحمر قامت شركة أنرشيا ببناء مشروع چي-كريبز بالجونة على مساحة 17500 متر مربع، ومشروع ڤيراندا بسهل حشيش على مساحة 130 ألف متر..

و يعتبرمشروع جيفيرا المشروع الأكبر والأضخم للشركة فى الساحل الشمالى والذى يقام على مساحة 5.5 مليون متر مربع.

إنرشيا للتنمية العقارية حجزت لنفسها موقعا داخل السوق كإحدى أهم الشركات العاملة بالسوق العقارية المصرية، والتي ستتواجد في معرض The Real Gate بتقديم مجموعة من العروض الحصرية والمميزة المرتبطة بالتسليم المبكر خلال 9 أشهر في مشروعات مختارة في القاهرة وسهل حشيش والساحل الشمالي والذى يتم التعاقد عليها من خلال دفع 5% مقدم والتقسيط على 8 سنوات، على ان يتم دفع 10% عند التسليم بعد 9 شهور من التعاقد، مع إتاحة نظام آخر للسداد من خلال دفع 5% دفعة أولى عند التعاقد وتقسيط المتبقي من ثمن الوحدة بخطط سداد تمتد الى 10 سنوات.

ويعد مشروع چيفيرا بالساحل الشمالى ضمن أضخم مشروعاتها، والتي يستحوذ على اهتمام شركة إنرشيا للتنمية العقارية. وهو المشروع الذى سيتواجد بقوة فى معرض The Real Gate بإعتباره الجزء الأكبر من إستثمارات الشركة، تماشياً مع توجهات الدولة المصرية لتنمية الساحل الشمالى الغربي، كما سيكون ضمن مشروعات الجيل الرابع التي تحقق الإستدامة بشكل متكامل وبمفهوم شامل بما يعزز أن تكون إمتداداً لمدينة العلمين الجديدة من خلال التركيز على إقامة وحدات سكنية تصلح للإقامة طوال العام، وأخرى فندقية، الى جانب خدمات صحية وترفيهية وتعليمية شاملة، إعتماداً على أن التطور الطبيعي للمنطقة سيكون من خلال إقامة مدن لا تقتصر الإقامة بها خلال أشهر الصيف فقط ولكن على مدار العام.

چيفيرا ستكون نقطة جذب للسياحة العربية والأجنبية للاستمتاع بأجوائه الجميلة فى مدينة من الطراز الأول تعمل على مدار العام، وتعمل إنرشيا جاهدة على توفير كل احتياجات المعيشة المستدامة داخل جيفيرا لتوفير بيئة ملائمة للإقامة الدائمة لملاك وحداته.

دعم المشروعات

البنك الزراعي المصري يطلق «باب رزق» في 150 قرية جديدة

لدعم المشروعات متناهية الصغر سواء القائمة بالفعل أو إطلاق مشروعات جديدة، وبهدف إيجاد مصدر رزق جديد لسكان القرى ومساعدتهم على زيادة دخلهم بما يوفر مستوى حياة كريمة لفئات المجتمع الأكثر احتياجا، وتوفير فرص العمل للعاملين في القطاع الزراعي من سكان الريف، أطلق البنك الزراعي المصري برنامج «باب رزق».

أعلن علاء فاروق، رئيس مجلس إدارة البنك، عن زيادة عدد الفروع التي تتيح التمويل متناهي الصغر من خلال برنامج «باب رزق» إلي 150 قرية تضاف إلي 26 فرعًا تم إطلاق البرنامج فيها خلال المرحلة التجريبية ليصل بذلك عدد الفروع التي تقدم قروض «باب رزق» إلي 176 فرعا موزعة على كافة محافظات الجمهورية.

وأكد «فاروق» أن «باب رزق» هو أحدث البرامج التمويلية التي أطلقها البنك مؤخرًا لدعم وتمويل المشروعات متناهية الصغر وهو موجه في الأساس لتمكين المرأة الريفية والمرأة المعيلة والشباب في قرى الريف لمساعدتهم على إطلاق أعمالهم سواء من خلال تمويل المشروعات متناهية الصغر أو الصغيرة والمتوسطة بما يوفر فرص عمل للشباب ويحقق لهم الاستفادة الكاملة من الخدمات المصرفية والبرامج التمويلية التي يقدمها البنك بما يدعم توجهات الدولة لتحقيق الشمول المالي ويعزز قدرات الشباب لتعظيم استفادتهم من الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك.

وأوضح أنه بمناسبة اليوم العالمي للمرأة يتيح البنك عدد من البرامج التمويلية المخصصة للمرأة لتمكينها اقتصاديا مثل برنامج بنت مصر ومشروعك وغيرها من البرامج فضلاً عن إتاحة فتح الحسابات البنكية بالمجان للمرأة والشباب ضمن مبادرة حساب لكل مواطن علاوة على قيام البنك بإصدار كارت ميزة البنك الزراعي بالمجان ضمن المميزات التي يتيحها للمستفيدين من برنامج «باب رزق».

وأشار إلي أن البنك بصدد تنظيم عدد من الفعاليات التوعوية واللقاءات الجماهيرية في القرى التي سيتم إطلاق برنامج «باب رزق» بها بقصد تعريف المستفيدين بالمنتج الجديد وأهميته في

علاء فاروق: نستهدف زيادة دخل وتحسين معيشة المرأة الريفية والمعيلة

دعم المشروعات متناهية الصغر ودورها في تعزيز التنمية الريفية والاقتصاد القومي.

وأشار إلي أن الفروع الجديدة التي تم إضافتها تم اختيارها بعناية كبيرة ووفق دراسات عديدة لتمثل كافة محافظات الجمهورية وفي الوقت نفسه تضم كافة القرى التي تشملها المرحلة الأولى من المبادرة الرئاسية لتطوير قرى الريف المصري، حيث جاءت محافظات البحيرة وسوهاج وقنا والمنيا، على رأس المحافظات الأكثر في عدد الفروع التي سيطلق فيها البرنامج حيث يبلغ عدد الفروع التي سيطلق فيها البرنامج بمحافظة البحيرة 26 فرعًا وفي سوهاج 19 فرعًا وفي محافظتي قنا والمنيا بلغت عدد الفروع 25 فرعًا لكل منهما يليها محافظة المنوفية 11 فرعًا، فيما تبلغ عدد الفروع في محافظتي بني سويف وأسوان 10 فروع وفي الغربية 9 فروع وأسيوط 8 فروع والدقهلية 6 فروع و5 فروع لكل من محافظات كفر الشيخ والأقصر والشرقية والقليوبية و4 فروع لكل من محافظات دمياط والجيزة و3 في الإسكندرية وفرع واحد لكل من محافظتي الوادي الجديد وبورسعيد.

وأوضح أن برنامج «باب رزق» يوفر تمويلاً ميسرًا بقيمة تتراوح بين 2000 و10 آلاف جنيهًا بفائدة سنوية متناقصة، بإجراءات وتسهيلات بنكية بسيطة، حيث يمكن للعميل الحصول على القرض بموجب البطاقة الشخصية وإيصال مرافق فقط، بالإضافة إلي تسهيلات ومكافآت أخرى سيحصل عليها العميل خلال إنهاء إجراءات الحصول على القرض، من بينها إصدار بطاقة ميزة البنك الزراعي مجانًا، لتمكين العميل من استخدامها في مدفوعاته وكافة معاملاته البنكية مستقبلا كما يمكن من خلاله دفع قيمة الأقساط المستحقة على القرض.

وقال: « يستهدف البرنامج التمويلي «باب رزق» الفئات الأكثر احتياجًا في القرى لتمكينهم اقتصاديًا، ويستفيد من برنامج «باب رزق» في المقام الأول كل من المرأة الريفية بشكل عام والمرأة المعيلة على وجه الخصوص لتمكينها اقتصاديا من خلال دعمها لإطلاق مشروعها الخاص في مجالات تربية الدواجن والحيوانات المنزلية أو العمل بالصناعات المنزلية التقليدية مثل الأغذية ومنتجات الألبان والحرف اليدوية البسيطة والتجارة».

وأوضح علاء فاروق أنه تم مراعاة توفير كافة التيسيرات والتسهيلات للراغبين في الحصول على التمويل اللازم، حيث يمكن للعميل الحصول على مبلغ القرض المطلوب بدون أي مصاريف بنكية، على أن تتم الموافقة على القرض في أسرع وقت ممكن، كما سيتم منح العميل فترة سماح شهرين من تاريخ صرف التمويل لمساعدته على بدء مشروعه دون أي ضغوط مالية حتى يتمكن من جني الأرباح.

شريك أساسي

المصرف المتحد يطلق حملة «الست المصرية.. قلب الدنيا»

في إطار فرعوني لجميع صور العميلات وفريق عمل المصرف المتحد من الموظفات، احتفل المصرف بيوم المرأة المصرية، تحت شعار «ست المصرية.. قلب الدنيا»، تعكس الفكرة شخصية المرأة المصرية القوية منذ الحضارة المصرية القديمة وتقديرا لدورهن المؤثر علي مر العصور.

وأطلق المصرف حملة لمشاركة عميلات المصرف وفريق العمل من السيدات والآنسات احتفالهن بيوم المرأة المصرية علي مستوي جميع فروع المصرف المتحد الـ65 والمنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، وعلي مستوي صفحات المصرف المتحد علي مواقع التواصل الاجتماعي، تقديرا لدور المرأة المصرية الحيوي في كل مناحي الحياة.

وقال أشرف القاضي، رئيس مجلس إدارة المصرف المتحد، إن شهر مارس يمثل تقدير عالمي ومحلي للأدوار الكثيرة التي تلعبها المرأة في جميع مناحي الحياة. فهو يعد إشادة حقيقية بأعمالها العظيمة والمهمة في الحياة كشريك أساسي في البناء والتقدم.

وأشار إلي أن هذه النوعية من الفاعليات تعتبر من الأنشطة التي يقوم بها قطاع الاتصال المؤسسي كجزء من الخطة السنوية لتعظيم الفاعلية بين فرق العمل المختلفة من جانب والعملاء من جانب أخر علي صعيد مواقع التواصل الاجتماعي، بهدف زيادة التفاعل بين فريق العمل من جانب وبين العملاء من جانب أخر. فضلاً عن مد جسور التواصل من خلال تسليط الضوء علي دور المرأة الفعال في المجتمع.

أشرف القاضي: هذه النوعية من الفاعليات تعتبر من الأنشطة التي يقوم بها قطاع الاتصال المؤسسي كجزء من الخطة السنوية لتعظيم الفاعلية

خدمات متنوعة

«بنك القاهرة» مشارك رئيسي في فعاليات مبادرة «الشمول المالي للمرأة»

طارق فايد: حريصون على المشاركة في كافة المبادرات الإيجابية لتحقيق الشمول المالي

حازم حجازي: «بنك القاهرة» من أوائل البنوك التي طرحت حساب مخصص للمرأة

يواصل بنك القاهرة مشاركته الفعالة في حملة الشمول المالي التي أطلقها البنك المركزي، ومع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، طرح البنك طرح باقة من المزايا والإعفاءات الخاصة بالسيدات تحقيقًا لأهداف الشمول المالي.

وأكد طارق فايد، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، أهمية المبادرة ودورها الفعال في تعزيز حصول المرأة على الخدمات المالية المتنوعة ودعماً للنماذج النسائية من أصحاب المشروعات متناهية الصغر مما يساهم بشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي وارتفاع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ورؤية مصر 2030.

وأوضح «فايد» حرص البنك على تقديم مزايا وعروض حصرية للمرأة، ومن أبرزها فتح حساب جارى أو توفير مجانًا وبدون حد أدنى طوال فترة الحملة، بالإضافة إلي إصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا ومحفظة «قاهرة كاش» مجانًا للسيدات، مشيرًا إلي قيام البنك بتقديم قروض متناهية الصغر بدون مصاريف إدارية للسيدات فقط حتى نهاية مارس 2021 تعزيزًا لحصولها على التمويل اللازم لتمكينها من إدارة أعمالها والبدء بمشروعات متناهية الصغر خاصة في محافظات الوجه القبلي والبحري بما يسهم في خلق فرص عمل للمرأة المعيلة وتحسين مستوى معيشتها.

فيما أشار حازم حجازي، نائب رئيس مجلس الإدارة، إلي أن بنك القاهرة يعد من أوائل البنوك التي أطلقت في نهاية عام 2019 حساب «بُكرة» والمصمم خصيصًا للمرأة لتلبية احتياجاتها المصرفية وتمكينها من إدارة شئونها المالية عبر وسيلة آمنة للادخار، تشمل الحلول والمزايا المصرفية.

وتابع «حجازي» أن حساب «بُكرة» يهدف إلي تشجيع المرأة علي الادخار سواء علي المدى قصير الأجل أو المدي طويل الأجل، وذلك من خلال الاشتراك ببرنامج ادخاري ذو عائد مميز يتيح للسيدات الحصول علي مبالغ كبيرة في نهاية فترة الادخار مقابل الالتزام بإيداع دفعات ثابتة بصورة شهرية وتحدد المدة وقيمة المبلغ وفقًا لاحتياجاتها، كما يمكن الإيداع من خلال ماكينات الصراف الآلي، حيث يبدأ القسط من 100 جنيه وبدون حد أقصى وللمدة التي تناسبها بحد أدني سنة وبحد أقصي 10 سنوات، كما يتيح الحساب الحصول على بطاقة الخصم المباشر «ميزة» مجانًا، ويمكن الاقتراض وإصدار بطاقة ائتمانية بضمان رصيد الحساب وبشروط ميسرة.

ويقدم الحساب أيضًا خاصية التأمين على الحياة والتي تعتبر وسيلة آمان مجانية لأسرتها، ويضمن سداد إجمالي قيمة رصيد الحساب المتفق عليه في نهاية المدة عن طريق تغطية الفرق بين القيمة الاستحقاقية في نهاية المدة والأقساط المدفوعة حتى تاريخ الوفاة.

بنك مصر يوقع بروتوكول تعاون مع شركة العاصمة الإدارية لإتاحة خدمة التحصيل الإلكتروني

وقع بنك مصر عقد شراكة مع شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية من أجل تقديم حلول دفع متكاملة تشمل إصدار بطاقات دفع وإتاحة خدمات التحصيل الإلكتروني المختلفة في كافة المواقع الإلكترونية وتطبيق الهاتف المحمول الخاص بالعاصمة الإدارية ورمز الاستجابة السريع ونقاط البيع بجميع أنحاء العاصمة الإدارية وقد قام بالتوقيع عن شركة العاصمة الإدارية اللواء أحمد زكي عابدين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية وعن بنك مصر الأستاذ محمد الإتربي، رئيس مجلس الإدارة. وجاء توقيع هذا البروتوكول انطلاقاً من دور بنك مصر الريادي في تقديم الخدمات الإلكترونية الحديثة ودعما لتوجهات الدولة المصرية في تطبيق الشمول المالي؛ حيث تعتبر العاصمة الإدارية هي أول مدينة رقمية بالكامل في مصر والشرق الأوسط وتعتمد بالأساس على أحدث التكنولوجيا في إدارة موارد المدينة كنموذج لتطبيقه بالمدن الجديدة وتطوير القاهرة إلي مركز سياسي وثقافي واقتصادي يحتذي به في جميع الدول العربية.

هذا ويمكّن البروتوكول المستخدمين المقيمين بالعاصمة الإدارية من الدفع الإلكتروني لجميع الخدمات والاشتراكات الخاصة من خلال الموقع أو التطبيق الخاص بالعاصمة الإدارية كدفع رسوم الخدمات مثل موقف السيارات وفواتير الكهرباء والمياه وغيرها. هذا بالإضافة إلي حصول المقيمين وغير المقيمين على بطاقات دفع ذات تكنولوجيا متطورة لمساعدتهم على إتمام معاملاتهم المالية واستخدامها في نفس الوقت في عبور البوابات الخاصة بالعاصمة الإدارية بسهولة ويسر كأول بطاقة متعددة الاستخدامات من حيث الدفع وإمكانية الدخول والخروج من خلالها.

وتستهدف العاصمة الإدارية ان يبلغ عدد السكان 2 مليون نسمة في المرحلة الأولي بالإضافة إلي عدد الموظفين والذي يصل الى50 ألف موظف حكومي يتم نقلهم بالمقرات الجديدة، مع التخطيط لزيادة الطاقة الاستيعابية إلي 100 ألف موظف بعد الثلاثة أعوام الأولى. ,وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة 170 ألف فدان، ومن المتوقع ان يصل عدد السكان عند اكتمال نمو المدينة إلي 6.5 مليون نسمة، مما ستتيح حوالي 2 مليون فرصة عمل.

ومن الجدير بالذكر انه قد حقق بنك مصر قفزة في نشر نقاط البيع حيث ارتفع عددهم من 19 ألف إلي 167 ألف نقطة بيع في ديسمبر الماضي. وعلى مستوي الخدمات الأخرى فان بنك مصر يحتل المركز الأول في معاملات الدفع من خلال رمز الاستجابة السريع QR Code، وعلى مستوى التجارة الإلكترونية E-Commerce، فقد حقق بنك مصر أعلى معدل نمو في سوق خدمات التجارة الإلكترونية. بالإضافة إلي استراتيجية البنك بدعم التكنولوجيا المالية Fintech وعلى الصعيد الأخر فان بنك مصر يتميز بتنوع منتجات بطاقات الدفع الإلكترونية لتناسب كافة شرائح العملاء حيث بلغ عدد العملاء نحو 13 مليون عميل،. كما حققت بطاقات بنك مصر اعلي معدل نمو لمعاملات الشراء عبر شبكة الإنترنت في 2020، وكذلك برنامج نقاط الولاء والذي يتيح للعملاء الحصول على نقاط نظير استخدام البطاقات في عمليات المشتريات ويمكن للعملاء استبدالها من خلال الكاش باك أو قسائم الشراء الإلكترونية.

البنك الزراعي المصري
بيفتح لك
البنك الزراعي المصري
Agricultural Bank Of Egypt
باب رزق
قروض صغيرة لتربية الطيور - تربية الاغنام و الماعز
الصناعات الريفية و الحرف اليدوية - التجارة الريفية
عايز تكبر مشروعك الصغير أو تبدأ مشروع جديد
أحصل على
٢,٠٠٠ جنيه حتى ١٠,٠٠٠ جنيه
وإبدأ مشروعك
بدأنا فى ٢٦ قرية فى كل المحافظات
• الجيزه - برقاش / امبابه
• الفيوم – سنورس
• بني سويف - ناصر / اهناسيا
• الاسكندريه - العشر اللف / النوباريه
• البحيره - دميتوه / كوم حمادة
• مطروح - مرسى مطروح
• أسيوط - ميرا / القوسيه
• قنا – دشنا
• الاقصر - أرمنت الحيط / أرمنت
• الوادي الجديد - موط / الداخله
• اسوان - البصيله بحري / إدفو
• البحر الأحمر - الغردقه
• المنيا - دروه / ملوي
• سوهاج - عنيبس / هينه
• الغربيه - العزيزيه / سمنود
• الشرقيه - الصنافين / منيا القمح
• النسماعيليه - المحسمه / التل الكبير
• السويس – الجناين
• بورسعيد - بحر البقر
• دمياط - الروضة / فارسكور
• الدقهليه - نقيطه / المنصوره
• القليوبيه - كفر الزربعين / بنها
• المنوفيه - ميت بره / قويسنا
• كفر الشيخ - الورابعين / كفرالشيخ
• شمال سيناء - الشيخ زويد
• جنوب سيناء - الطور
تطبق الشروط والأحكام .

تغطية المخاطر

بروتوكول تعاون بين اتحاد الغرف التجارية والقابضة للتأمين لتغطية 5 ملايين تاجر وأسرهم

- إبراهيم العربي: توفير الحماية التأمينية للتجار وأصحاب المهن والصناع وممتلكاتهم
- باسل الحيني: مجموعة مصر القابضة ذراع الدولة لتقديم الخدمات التأمينية الداعمة للاقتصاد

في إطار توجهات القيادة السياسية للمشاركة والتعاون الفعال بين الكيانات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدولة لتوفير حياة كريمة للمواطنين. وقع الاتحاد العام للغرف التجارية، بروتوكول تعاون مع شركة مصر القابضة للتأمين، لتقديم تغطية تأمينية متكاملة لخمسة ملايين تاجر منتسبين للغرف التجارية وأسرهم وممتلكاتهم، والتغطية التأمينية للمخاطر التي تتعرض لها الأصول المملوكة لهم من خلال شركة مصر للتأمين، بالإضافة إلي تغطية المخاطر التي يتعرض لها أشخاص وأسر التجار من شركة مصر لتأمينات الحياة.

وقال المهندس إبراهيم العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، أن البروتوكول يأتي ضمن استراتيجية الاتحاد العام للغرف التجارية لتقديم حزمة من الخدمات المستحدثة للمجتمع التجاري، ويهدف البروتوكول لتنسيق الجهود لضمان تقديم أفضل خدمة تأمينية للتجار من منتسبي الغرف التجارية من خلال التعامل المباشر مع شركات التأمين المملوكة للدولة، ويتضمن البروتوكول تقديم تغطية تأمينية متكاملة للتجار وأسرهم وممتلكاتهم بتغطية المخاطر التي تتعرض لها الأصول المملوكة لهم من خلال شركة مصر للتأمين، وتغطية المخاطر التي يتعرض لها أشخاص وأسر السادة التجار من شركة مصر لتأمينات الحياة.

وأكد «العربي» أن توقيع البروتوكول يعد نجاحًا جديدًا يضاف لقائمة النجاحات التي استطاع الاتحاد أن يحققها خلال العام الماضي حيث قدم الكثير من الإنجازات بهدف تيسير أداء الأعمال للتجار والصناع في جميع أنحاء مصر بهدف دعم الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتنمية الصادرات التي زاد معها الطموح في تقديم الأفضل لخدمة المجتمع التجاري.

وأضاف: في ظل العديد من الأحداث المتكررة التي نالت من منتسبي الغرف التجارية وممتلكاتهم، كان من الأهمية بمكان أن نوفر الحماية التأمينية لأشخاص التجار وأصحاب المهن والصناع وممتلكاتهم ضد الأخطار التي يتعرضون لها بأفضل خدمة تأمينية، ونتيجة لكبر عدد منتسبي الغرف التجارية كان من الضروري البحث عن الأفضل والأوسع انتشارًا على مستوى الجمهورية ولم نجد أفضل من شركات التأمين المملوكة لشركة مصر القابضة للتأمين لتقديم خدمات تأمينية متميزة للسادة التجار منتسبي الغرف التجارية في ظل أن المشروع يستهدف خمسة ملايين من منتسبي الغرف التجارية وأسرهم.

وأكد «العربي» أن مجموعة مصر القابضة للتأمين تعتبر شريك أصيل في إحداث النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها على مدار أكثر من مائة وعشرون عامًا في خدمة الاقتصاد الوطني وتحملها لمسئولياتها الوطنية بمشاركتها في العديد من المبادرات التي رعتها القيادة السياسية والتي تهدف إلي رفع المستوى المعيشي وتوفير حماية تأمينية للسادة المواطنين من العمالة الموسمية المؤقتة، والعمال الذين ليس لهم دخل ثابت والمرأة المعيلة بما يضمن استقرار أسرهم.

ومن جانبه، قال باسل الحيني، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة مصر القابضة للتأمين، إن هذا التعاون سوف ينعكس بصورة إيجابية على توفير أفضل حماية تأمينية لمنتسبي الغرف التجارية في كل أنحاء مصر. مؤكدًا أن شركات المجموعة هي ذراع الدولة لتقديم الخدمات التأمينية الداعمة للاقتصاد الوطني.

وأضاف «الحيني» أن شركات المجموعة تمتلك من القدرات المالية والبشرية التي تجعلها مصدر ثقة في تقديم الخدمات التأمينية للمشروعات القومية مثل: تأمين محطات الكهرباء العملاقة في كل أنحاء مصر، ومشروعات مترو الأنفاق، وتأمين أسطول مصر للطيران، وغيرها من المشروعات القومية المختلفة في مجالات الصناعة والبنية التحتية للمشروعات الجديدة، بالإضافة إلي ملايين الأفراد من شرائح المجتمع المصري وأسرهم.

وأوضح «الحيني» أن مجموعة الشركات المملوكة للقابضة للتأمين شاركت في العديد من المبادرات برعاية القيادة السياسية خلال الأعوام الماضية والتي تستهدف توفير حياة كريمة للسادة المواطنين وعلى سبيل المثال شهادات أمان للعمالة الموسمية والمؤقتة. ودعم العمالة الموسمية غير المنتظمة في ظل جائحة فيروس كورونا. ودعم الجيش الأبيض، وتوفير المستلزمات والأجهزة الطبية لبعض المستشفيات. ودعم مبادرة القيادة السياسية لإحلال السيارات.

وشدد «الحيني» على أن التأمين على السادة التجار يتماشى مع توجهات القيادة السياسية بتوفير حياة كريمة للسادة المواطنين. ونتابع باهتمام المجهودات المبذولة من مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية والإنجازات التي حققها والمبادرات التي نفذها بهدف رفع مستوى معيشة التجار من منتسبي الغرف التجارية والتي أعطتنا الثقة في نجاح التعاون مع الاتحاد مع حرص شركاتنا على تقديم أفضل الخدمات التأمينية للتجار.

وقع البروتوكول المهندس إبراهيم محمود العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، وباسل الحيني، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لمجموعة مصر القابضة للتأمين، بحضور قيادات الاتحاد العام للغرف التجارية، وعمر جودة، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر للتأمين، ود. أحمد عبد العزيز، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر لتأمينات الحياة، وقاسم نصار، العضو المتفرغ للشئون المالية والإدارية، وخالد نامي العضو المتفرغ للشئون الفنية.

«العربي»: توقيع البروتوكول يعد نجاحًا جديدًا يضاف لقائمة النجاحات التي استطاع الاتحاد أن يحققها خلال العام الماضي

«الحيني»: التأمين على السادة التجار يتماشى مع توجهات القيادة السياسية بتوفير حياة كريمة للسادة المواطنين

نشر الوعي

مصر لتأمينات الحياة توفر وثيقة «معاش بكره» في أكثر من 150 فرعاً للبنك الأهلي المصري

نشر الوعي بالشمول المالي بين مختلف فئات المجتمع، والإسهام بقوة في تنفيذه على أرض الواقع يتطلب التوسع في قنوات التواصل مع العملاء، وتوفير منتجات تلبي متطلبات واحتياجات جميع شرائح المجتمع.. استراتيجية الشركة مصر القابضة للتأمين لدعم جهود الدولة في تحقيق الشمول المالي اتساقاً مع رؤية مصر 2030 لتحقيق التنمية المستدامة.

وتنفيذا لإستراتيجية الشركة القابضة، أعلنت الشركة عن توفير وثيقة «معاش بكره» في أكثر من 150 فرعًا للبنك الأهلي المصري.

يذكر أنه تم إطلاق الوثيقة فبراير قبل الماضي، كنتاج لاتفاقية التأمين البنكي بين شركة مصر لتأمينات الحياة والبنك الأهلي المصري. وهي وثيقة متميزة وفريدة من نوعها ولها العديد من المميزات التي تجعلها أحد أهم الحلول والمنتجات التأمينية التي تتوافر في السوق لما توفره من مميزات وتسهيلات متعددة تتناسب مع احتياجات كافة شرائح المجتمع المصري والتي لا توجد في أي وثيقة أخرى.

وفي هذا السياق، صرح باسل الحيني، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين،: «إن التعاون الإستراتيجي بين مصر لتأمينات الحياة إحدى شركات مجموعة مصر القابضة للتأمين والبنك الأهلي المصري يتيح إفادة كبيرة لعملاء البنك الحاليين والمحتملين من خلال توفير وثيقة «معاش بكره» التي تصدرها الشركة وتمنحهم وأسرهم تأميناً ومعاشاً بمميزات غير مسبوقة»، مشددًا على أهمية نشر الوعي بالشمول المالي بين مختلف فئات المجتمع، والإسهام بقوة في تنفيذ ذلك على أرض الواقع مما يتطلب التوسع في قنوات التواصل مع العملاء، وهو ما يحققه التواجد في فروع البنك الأهلي المصري».

ومن جانبه، أشاد الدكتور أحمد عبد العزيز، العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر لتأمينات الحياة، بخبرات الشركة المتميزة التي تمكنها من توفير حلول تأمينية مبتكرة وعصرية كما أشاد بالجهود التي قامت بها الشركة بالتعاون مع البنك الأهلي المصري، موضحًا أن وثيقة «معاش بكره» تتميز بالمرونة، حيث تتناسب مع احتياجات العملاء المختلفة والتي يتم تحديدها استناداً إلي قدراتهم واختياراتهم وخططهم المالية ويتمكن العملاء من إصدار الوثيقة بمبلغ تأميني يبدأ من 500 جنيه كحد أدنى إلي 60 ألف جنيه كحد أقصى للوثيقة، وتمنح العملاء الحرية التامة في اختيار مدة البرنامج التأميني الخاص بهم».

وفي إطار التحول والتطوير الرقمي الذي تشهده صناعة التأمين، أكد د. عبد العزيز أن الشركة تساهم في تنفيذ الإستراتيجية التي وضعتها القيادة السياسية نحو تحقيق الشمول والتحول الرقمي، موضحًا أنه يمكن لجميع العملاء استخدام كافة التطبيقات الرقمية وقنوات الدفع الإلكتروني المتاحة للحصول على الخدمات التأمينية والسداد عبر شبكة كبيرة من قنوات الدفع الإلكتروني وتشمل الموقع الرسمي للشركة وتطبيق الهاتف المحمول، ومن خلال المحافظ الإلكترونية، وخدمات فوري المتاحة وماكينات الصراف التالي. ATM

يذكر أن شركة مصر لتأمينات الحياة والبنك الأهلي المصري قد أطلقوا «وثيقة معاش بكره» في فبراير 2020، بحضور د. هشام توفيق، وزير قطاع الأعمال، والدكتورة نيفين القباج، وزيرة التضامن الاجتماعي، وباسل الحينى، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين ولفيف من كبار مسئولي وقادة القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي وريادة الأعمال.

500 جنيه الحد الأدنى لقسط التأمين الواحد والحد الأقصى 60 ألف جنيه لكل وثيقة

5 سنوات الحد الأدنى لعمر الوثيقة ويمكن الحصول على 4 وثائق بحد أقصى وثيقة لكل سن استحقاق

وزارة قطاع الأعمال العام
مصر القابضة للتأمين
MISR INSURANCE HOLDING COMPANY
وثيقة تأمين السفر
وثيقة تأمين المسئولية المهنية للأطباء
حمل تطبيق
MISR INSURANCE
وتمتع بالحماية التأمينية
مصر للتأمين
MISR INSURANCE
Call Center 19114
GET IT ON Google Play
Download on the App Store
لتحميل تطبيق MISR INSURANCE
شركة تابعة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وحاصلة على ترخيص رقم ١ من الهيئة العامة للرقابة المالية
الإعلان حاصل على موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠١٩/٤/٨

سر النجاح

«مصر للتأمين تصدر أول وثيقة تأمين بخصم يوم المرأة»

باسل الحيني: المرأة ركيزة أساسية من ركائز نهضة وتقدم المجتمع

باسل الحيني

عمر جودة

أكد باسل الحينى، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين، أهمية دعم وتمكين المرأة المصرية، مشيرا إلي أن المرأة وإن كانت نصف المجتمع إلا أنها سر نجاح المجتمع بأكمله وركيزة أساسية من ركائز نهضته وتقدمه.

مؤكدا ضرورة تقديم كل الدعم والمساعدة وتوفير بيئة عمل مناسبة لها تمكنها من إطلاق طاقتها وتحقيق المشاركة الفعالة لها، ونوه إلي حرص مجموعة مصر القابضة للتأمين على أن تضم شركاتها كفاءات نسائية متميزة سيكون لها عظيم الأثر في تعزيز مكانتها في المستقبل، مشيرا إلي وأشار دعم المجموعة لمبادرة تمكين المرأة والسعي لإعطائها الفرصة لتقلد المناصب القيادية والمشاركة في صنع القرار.

وفى إطار الاحتفال بعيد المرأة المصرية، قررت الشركة منح المرأة من عملائها خصما خاصا بنسبة10% بالإضافة إلي وثيقة تأمين حوادث شخصية بمبلغ مائة ألف جنيها، وفي حال طلب التأمين أو التجديد خلال الفترة من8 مارس حتى 21 مارس 2021 وسداد قسط وثيقة التأمين قبل نهاية شهر مارس على وثائق تأمين السيارات التكميلي الخاصة بالمرأة وكذلك وثائق التأمين المتوسط والمتناهي الصغر الخاصة بهن حتى مبلغ تأمين 5 مليون جنيه.

وأصدرت شركة مصر للتأمين أول وثيقة تأمين بتطبيق خصم يوم المرأة بنسبة 10% باسم السيدة يارا برقاوي، والتى وجهت رسالة شكر وتقدير للشركة وأعربت عن سعادتها بقيام الشركة بتكريم المرأة المصرية في كل مكان مؤكدة على الدور العظيم الذي تقوم به المرأة لتطوير المجتمع ونشأة جيل جديد يتحمل المسؤولية وإنها رمز العطاء والتضحية.

ومن جانبه، أكد عمر جودة، عضو مجلس الإدارة المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين، أنه انطلاقا من رؤية مصر 2030 وإستراتيجيتها للتنمية المستدامة واتفاقاً مع الهدف الخامس من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والذى ينص على تحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز أو العنف وتحقيق المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للمرأة في كافة المجالات فإن شركة مصر للتأمين تسعى إلي دعم المرأة والعمل على تمكينها والحفاظ على حقوقها وتنميتها وإعطائها المكانة التى تليق بها وتستحقها وذلك إيمانا منا بأهمية ودور المرأة فهي شريكة في إدارة المجتمع وصنع مستقبله، وحرصا منا على ضخ دماء جديدة بين الكوادر العاملة بالشركة فقد حظيت المرأة بالنسبة الأكبر من العاملين الجدد فقد بلغت نسبة الموظفات الجدد 57 % من إجمالي العاملين الذين التحقوا بالعمل بالشركة مؤخرا. بالإضافة إلي أن شركة مصر للتأمين تضم ما يقرب من 386 عنصراً نسائياً بنسبة تصل إلي 16% من إجمالي العاملين بالشركة وتتقلد بعضهن مناصب قيادية وإشرافية وإيمانا بأهمية تدريب المرأة وتنمية مهاراتها ورفع كفاءتها فقد بلغت نسبة من تلقين تدريبا خلال العام الماضي 23% من إجمالي المتدربين.

أفريقيا المستقبل

رئيس اتحاد الغرف التجارية: التكامل الأفريقي أساس تنمية العلاقات الاقتصادية لدول القارة

إبراهيم العربي

أكد المهندس إبراهيم العربي، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، ورئيس اتحاد الغرف التجارية الإفريقية، إن هناك فرص واعدة لتنمية العلاقات التجارية الإفريقية - الإفريقية، مشيرا إلي أن حجم التجارة البينية لدول القارة حاليا نحو حوالي 70 مليار دولار، نسبة 7% فقط من إجمالي حجم تجارة القارة الخارجية، وبلغ إجمالي الصادرات الإفريقية نحو 452 مليار دولار موزعة على 231 دولة حول العالم، بينما يبلغ إجمالي واردات القارة 564 مليار دولار واردة من 223 دولة.

مؤكد أن القارة لديها فرص هائلة للتكامل الاقتصادي، إذ تمتلك 67% من الأراضي الزراعية غير المستغلة في العالم، و50% من إنتاج الألماس، و45% من إجمالي احتياطي التيتانيوم العالمي، و12 % من إجمالي احتياطي النفط العالمي، و30% من الاحتياطي العالمي من الثروات المعدنية، و43 % من الاحتياطي العالمي من الذهب.

وأضاف «العربي» إن القارة الأفريقية ليست شريكا تجاريا وحسب لمصر، لكنها أمن قومي ومن المهم إيجاد تكتل إفريقي حقيقي، مشيرا إلي أنه منذ انتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي لقيادة البلاد اتخذت القيادة السياسية العديد من المبادرات لتنمية العلاقات المصرية الأفريقية علي كافة المستويات، مؤكدا أهمية السوق الإفريقية وأهمية التعاون المصري الإفريقي والتعاون بين أبناء القارة الواحدة.

وأشار إلي أن مبادرة إطلاق "السوق الإفريقي الموحدة" كانت واحدة من أهم الخطوات لتنمية العلاقات الأفريقية ومن الممكن أن تقود نحو إصدار عملة أفريقية موحدة، ويقوم الاتحاد الإفريقي للغرف التجارية حاليا بوضع دراسة متكاملة لإطلاق مبادرة جديدة للتكامل الإفريقي من شأنها أن تنمي التعاون الأفريقي والوصول لإصدار منتج بختم "صنع في أفريقيا" وليس باسم دولة محددة، خاصة أن القارة السمراء تمتلك متوسط من 20 إلي 70% من احتياطي الموارد الطبيعية للعالم، والاستخدام الأمثل لها من شأنه إحداث طفرة في الأوضاع الاقتصادية لكل الدول.

ومن ضمن مشروع التكامل الإفريقي الذي ستطلقه الغرفة التجارية، مشاركة القطاع الخاص المصري في المنطقة اللوجيستية المزمع إنشاؤها في جمهورية جيبوتي الشقيقة، بالإضافة إلي إعداد مجموعة من الدراسات الاقتصادية لعرضها على مجتمع الأعمال الإفريقي لتنمية كافة النشاطات الاقتصادية المحتملة، من فرص تجارة تقليدية ومشروعات قيمة مضافة للمنتجات الإفريقية وتصديرها لأسواق خارجية أو استثمارات مشتركة في المجالات ذات الأولوية التنموية لاقتصاد القارة.

وأشار رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية إلي أن الاتحاد يعمل بالتعاون مع الغرف التجارية بالمحافظات لمراقبة الأسواق وقراءة التغيرات الدولية علي أسعار السوق المحلية ومراقبة المتغيرات التي تحدث في توافر السلع ومتوسط أسعارها، كما شكل الاتحاد غرفة عمليات تراقب حركة الأسعار عالميا، بحيث يكون هناك إنذار مبكر في حالة وجود أي انخفاض أو ارتفاع كبير في الأسعار للمساهمة في اتخاذ القرار في التعامل مع آليات الأسواق وتوقع المتغيرات التي قد تشهدها الأسواق المحلية علي المدي القصير والمتوسط.

منذ بداية أزمة فيروس "كورونا" في شهر فبراير 2020، هناك غرفة عمليات سلعية تنعقد بشكل دوري لدراسة السوق، وتقديم تقرير بشكل دوري عن حجم الاحتياطي الاستراتيجي، ويشترك في هذه الغرفة أعضاء من وزارة التموين والتجارة ومن اتحاد الصناعات، وهناك توجيهات من الرئيس عبد الفتاح السيسي برفع حجم الاحتياطي الاستراتيجي من 6 أشهر إلي سنة. ووصل حجم الاحتياطي الاستراتيجي من اللحوم إلي سنة و8 أشهر، وهناك سلع ارتفع الاحتياط الاستراتيجي فيها إلي سنة وشهرين مثل الأرز والقمح والسكر.

إبراهيم العربي: القيادة السياسية أطلقت العديد من مبادرات التعاون مع إفريقيا

سياسة توسعية

«بي.تك» تفتح الفرع الـ99 في بورسعيد

تواصل شركة «بي.تك» العمل على تنفيذ استراتيجيها لتغطية كافة أنحاء الجمهورية من خلال التوسع في افتتاح فروع جديدة في المحافظات، كونها أكبر سلسلة متخصصة في بيع وتوزيع الأجهزة الكهربائية والإلكترونية بالسوق المصرية.

وبافتتاح الفرع الجديد في بور سعيد يصل عدد فروع الشركة إلي 99 فرعا، وبذا تتواجد الشركة في 25 محافظة و29 مدينة على مستوي الجمهورية.

ومن جانبه، قال د. محمود خطاب، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة «بي.تك» نعمل من خلال إستراتيجية طموحة تستهدف الوصول لكافة المحافظات وخلق فرص عمل جديدة للشباب، وزيادة المساحات البيعية من خلال زيادة عدد الفروع لنكون الأقرب لعملائنا، ورغم الظروف القاسية التي عانى منها العالم خلال العام الماضي في ظل جائحة «كوفيد – 19»، إلا أننا قد نجحنا في الاستمرار في خططنا التوسعية، لتحقيق نمو مستمر ولقد نجحنا بالفعل في افتتاح ستة فروع جديدة خلال عام 2020.»

وأضاف «محافظة بورسعيد هي المحافظة رقم 25 من محافظات الجمهورية التي نصل إليها، وسنواصل خططنا التوسعية لزيادة المساحات البيعية بشكل أكبر، فمازال لدينا الكثير من الخطط الطموحة، فلدينا مخطط لافتتاح 15 فرع جديد خلال العام الجاري، قمنا بالفعل بافتتاح ثلاثة فروع منهم حتى الآن ووصلنا لأكثر من 70 ألف متر مساحة بيعية.»

وأكد خطاب إن السوق المصري سوق واعد ويمتلك كل مقومات الجذب الاستثماري وقادر على استيعاب استثمارات جديدة، ونمتلك رؤية واضحة بمستحدثات السوق ونعمل على مواكبة التطور التكنولوجي في مجال التسوق الإلكتروني لنتمكن من تلبية كافة متطلبات العملاء، مشيرا إلي تطوير التطبيق الإلكتروني للشركة وفق أعلى معايير الجودة والأمان، وهو ما ساعد عملائنا على سهولة التواصل معنا لتلبية احتياجاتهم في ظل الظروف الصعبة وما فرضه علينا فيروس «كوفيد – 19» من إغلاق أو إجراءات احترازية وتباعد اجتماعي.»

محمود خطاب

70... ألف متر المساحة البيعية للشركة.. ومواكبة التطور التكنولوجي في التسوق الإليكتروني

محمود خطاب: خطة لافتتاح 15 فرع جديد خلال العام الجاري

يذكر أن «بي.تك» تواصل تقديم خدمات التقسيط المباشر المتميزة التي اشتهرت بها منذ انطلاقها بالسوق المصري، والتي تناسب الإمكانات والاحتياجات المتنوعة لعملائها، وقد قامت الشركة بتطوير خدماتها للتقسيط وتم إتاحتها عبر منصاتها الإلكترونية، حتى يتمكن عملائها من تعزيز قدراتهم الشرائية لعيش الحياة التي يتمنونها وبالأسلوب الذي يقابل طموحاتهم ويتوافق مع طريقة حياتهم.

علاقة مميزة

3 مليار دولار التبادل التجاري بين مصر وفرنسا

تقرير - دينا عبد الخالق

توقع أيمن بدوي، رئيس مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة الفرنسية في الإسكندرية، نمو التبادل التجاري بين مصر وفرنسا بنسبة تتراوح ما بين 10 إلي 15 بالمائة خلال العام الحالي، مشيرا إلي أن قيمة التبادل التجاري بين مصر وفرنسا شهدت نموًا خلال العام الماضي بلغت نحو 3 مليارات دولار مقارنة بـ 2.5 مليار دولار في عام 2019.

جاء ذلك على هامش ندوة غرفة التجارة والصناعة الفرنسية، بمقر القنصلية الفرنسية بالإسكندرية، حول تحديات صناعة الدواء في ظل انتشار جائحة كورونا، وفرص التعاون المصري الفرنسي مع دول حوض البحر المتوسط وإفريقيا في هذا الشأن.

وأضاف بدوى، أن الغرفة تحرص على التأكيد التعاون المصري الفرنسي المتوسطي الأفريقي في هذا المجال، والندوة تأتي بالتعاون مع مؤسسة كلينجروب وغرفة التجارة والصناعة الفرنسية في مرسيليا ومؤسسة افريكالينك ونقابة الصيادلة بالإسكندرية.

وتابع، أن الغرفة تسعى لعقد عدة بروتوكولات خلال الوقت الحالي، لتشكيل بيئة استثمارية جيدة في مصر، من خلال بعض المشروعات التنموية، وأضاف أن الحكومة المصرية تتخذ إجراءات اقتصادية ناجحة للتعاون مع فرنسا، في تطبيق نماذج تجارية بالسوق المصري مثل نموذج سوق الجملة الفرنسي، لافتًا في الوقت نفسه إلي أن الغرفة الصناعية نسقت لزيارة وفد مصري فرنسا ومقابلة المصدرين لتصدير الخضروات والفاكهة إلي أكبر سوق فرنسي. معربا عن رغبته في تعزيز الشراكة خلال الفترة المقبلة بين مينائي مارسيليا والإسكندرية

وعن مجال التعليم الفني، أشار رئيس غرفة التجارة والصناعة الفرنسية بالإسكندرية، إلي أن هناك جهود لغرفة الصناعة والتجارة الفرنسية في السنوات الماضية أثمرت عن بروتوكول تعاون بين فرنسا ومصر في مجال التعليم الفني من خلال المعهد الأوروبي للتنمية والتعاون الفرنسي لتطوير المدارس الفنية والمناهج في مدرستين إحداها بالإسكندرية والأخرى بالقاهرة، مشيرًا إلي أن هناك جهود لزيادة عدد المدارس في البروتوكول نظرا لأهمية التعليم الفني خلال المرحلة المقبلة.

وكشف رئيس غرفة التجارة والصناعة الفرنسية، عن تجربة منصة "إفريقيا لينك"، موضحًا أنها منصة إلكترونية فرنسية تم تدشينها قبل جائحة كورونا لربط دولة فرنسا بالدول الإفريقية في مجال الأعمال بصفة عامة، لافتًا إلي أن مصر ستدخل قريبا شريك أساسي في تلك المنصة.

وقال أيمن بدوى إن المؤتمر يأتي في ظرف دقيق خاصة مع تطور الصناعة بشكل عام والصناعة العلاجية والدوائية، والتطور التكنولوجي الرقمي ومع جائحة كوفيد.

وقال فريدريك رونال، نائب رئيس غرفة التجارة الفرنسية في مرسيليا، إن مصر استطاعت التصدي اقتصاديًا لجائحة كورونا، ومن المخطط تقوية العلاقات بين مصر ومارسيليا، خاصة في مجال صناعة الأدوية بالإضافة إلي النقل البحري.

وقال الدكتور محمد أنسي الشافعي، نقيب الصيادلة بالإسكندرية، إن قطاع الصيدلة يواجه عدة تحديات في الوقت الحالي وأبرزها، نقص المستلزمات الطبية والتي ظهرت بالتزامن مع الجائحة فيروس كورونا.

وأوضح، أنه لا يوجد بعد آلية محددة لاسترجاع الأدوية إلي الشركات المصنعة، مما يجعل الصيدلي غير قادر على التخلص منها، ما يكيده خسائر كبيرة، وطالب بتدخل وزارة الصحة للتعامل مع الأزمة والعمل على إعادتها إلي المصانع لتخفيف الأعباء المالية على الصيدلي.

وأوضح، أن انتشار بيع الدواء عن طريق الانترنت في الوقت الحالي، خاصة بعد ظهور جائحة «كوفيد - 19» أتاح لكيانات غير قانونية بيع عقاقير غير مرخصة، من الممكن أن تُسبب ضرراً بالغاً علي صحة المواطنين.

وتحدث في المؤتمر مجموعة مميزة من الخبراء في مجال الأدوية بمصر وفرنسا عن تجاربهم في تحديات صناعة الأدوية في الفترة الحالية في ظل جائحة كورونا وكيف تم تخطيها بدءا من مرحلة الصناعة والإنتاج حتى التوزيع إلي مختلف أنحاء العالم حتى تصل إلي المستهلك.

أيمن بدوي: نسعى لعقد بروتوكولات مع الجانب الفرنسي لتشكيل بيئة استثمارية جيدة في مصر

حلم يتحقق

مصر على طريق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية عام 2023

بعد أن حققت مصر الاكتفاء الذاتي من الغاز عام 2018، تواصل الحكومة السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية (البنزين والسولار) بحلول عام 2023، في إطار استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة، إدراكا من الدولة أن قطاع الطاقة محرك فعال للنمو الاقتصادي، وأحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعملت الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية، من خلال عوامل عدة شملت عمليات الاستكشاف والإنتاج، ورفع كفاءة وتطوير منظومة التكرير، وتنويع مصادر الطاقة، والتوسع في المشروعات التي تساعد في ترشيد استهلاك الوقود، وأيضاً تلك التي تساهم في جذب المزيد من الاستثمارات لقطاع البترول.

نسبة زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول مقابل 90.9% نسبة الاستثمارات المحلية

نسبة ارتفاع الصادرات من المنتجات البترولية مقابل 53.3% نسبة انخفاض الواردات

نسبة زيادة الاستهلاك المحلى من الغاز الطبيعي مقابل 27.6% نسبة انخفاض الاستهلاك

رصد تقرير المركز الإعلامي لمجلس الوزراء أهم المؤشرات التي تؤكد اتجاه مصر نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية، والتي تمثلت في زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع البترول بنسبة 5.4%، حيث بلغت قيمتها نحو 7.8 مليار دولار خلال عام 2020/2019، مقارنةً بـ 7.4 مليار دولار خلال عام 2015/2014، فضلاً عن زيادة الاستثمارات المحلية في القطاع بنسبة 90.9%، حيث بلغت قيمتها نحو 12.6 مليار جنيه عام 2020/2019، مقارنةً بـ 6.6 مليار جنيه عام 2015/2014.

الصادرات والواردات

كما ارتفعت قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنسبة 95% لتسجل 3.9 مليار دولار عام 2020/2019 مقارنة بـ 2 مليار دولار عام 2015/2014، في حين انخفضت الواردات بنسبة 53.3%، حيث وصلت قيمتها لـ 4.3 مليار دولار عام 2020/2019 مقارنة بـ 9.2 مليار دولار عام 2015/2014.

وإلى جانب ذلك، زاد الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي بنسبة 27.7%، حيث وصل إلي 60 مليار م3 عام 2020/2019 مقارنة بـ 47 مليار م3 عام 2015/2014، بينما انخفض الاستهلاك المحلي من المنتجات البترولية بنسبة بـ 27.6% حيث وصل لـ 27.5 مليون طن عام 2020/2019 مقارنة بـ 38 مليون طن عام 2015/2014.

وأكد التقرير أن قطاع تكرير البترول يدفع الاقتصاد إلي تحقيق نمو، لافتاً إلي أبرز مؤشرات تحسن هذا القطاع خلال عام 2020/2019، حيث وصل معدل نموه لـ 17.3%، كما وصلت نسبة مساهمته في النمو الاقتصادي لـ 25.8% مقارنة بـ 4-% عام 2015/2014.

وأشار التقرير إلي أن نسبة الاستثمارات العامة المنفذة في قطاع تكرير البترول بلغت 333.3%، حيث وصلت إلي 2.6 مليار جنيه عام 2020/2019 مقارنة بـ 0.6 مليار جنيه عام 2015/2014.

تحسن الإنتاج

وفي سياق متصل، تناول التقرير عرض أبرز مؤشرات تحسن الإنتاج، حيث زاد إنتاج مصر من المنتجات البترولية بنسبة بلغت نحو 16.5%، لتصل لـ 29.7 مليون طن عام 2020/2019 مقارنة بـ 25.5 مليون طن عام 2015/2014.

يأتي هذا في حين، بلغت نسبة الزيادة في إنتاج مصر من البنزين نحو 13.6%، حيث سجل الإنتاج 5 مليون طن عام 2020/2019 مقارنة بـ 4.4 مليون طن عام 2015/2014، بينما زاد إنتاج مصر من السولار بنسبة 20.8%، حيث سجل 9.3 مليون طن عام 2020/2019 مقارنة بـ 7.7 مليون طن عام 2015/2014.

الطاقة الإنتاجية

استعرض التقرير الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير على مستوى الجمهورية، والتي بلغت 7.2 مليون طن لمصافة القاهرة بمسطرد، و5 مليون طن لكل من مصفتي الإسكندرية وميدور، و4 مليون طن لكل من مصفتي النصر والعامرية، و3.5 مليون طن لمصفاة أسيوط، و3 مليون طن لمصفاة السويس، ومليون طن لمصفاة طنطا.

وبشأن أبرز الإشادات المتعلقة بقطاع التكرير، أشار التقرير إلي تأكيد صندوق النقد الدولي أن قطاع تكرير النفط لايزال أحد القطاعات القوية والراسخة في مصر على الرغم من التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا.

ومن جانبها، أكدت فيتش على أن مصر تمتلك أكبر قدرة تكريرية للنفط الخام في القارة، وأن المشروعات الجديدة ستوفر قدرات إضافية تساعد على تعزيز أمن مصر من الطاقة.

وأوضح التقرير زيادة الطاقة الإنتاجية من المنتجات البترولية بفضل التوسع في مشروعات التكرير، لافتاً إلي زيادة الطاقة الإنتاجية لمصافي التكرير من المنتجات البترولية بنسبة 23.4%، حيث وصلت لـ 32.7 مليون طن عام 2020/2019 مقارنة بـ 26.5 مليون طن عام 2015/2014.

مشروعات عملاقة

واستعرض التقرير أهم المشروعات التي تم

صندوق النقد الدولي: قطاع تكرير النفط لايزال أحد القطاعات القوية والراسخة في مصر رغم كورونا

تنفيذها في مجال التكرير والتصنيع، والتي تمثلت في مشروع مجمع إنتاج السولار والبنزين بمصفاة المصرية للتكرير بمسطرد، والذي تم افتتاحه في سبتمبر 2020، بتكلفة استثمارية بلغت نحو 4.3 مليار دولار، وطاقة إنتاجية بلغت حوالي 4.7 مليون طن/ سنة.

بالإضافة إلي تنفيذ مشروع انربك لإنتاج البنزين عالي الأوكتان بالإسكندرية، والذي تم افتتاحه في أغسطس 2020، بتكلفة استثمارية بلغت نحو 3.5 مليار جنيه، وطاقة إنتاجية بلغت حوالي 1.5 مليون طن/سنة، وذلك بعد التوسعات الأخيرة بالمشروع.

وتم تنفيذ مشروع مجمع إنتاج البنزين عالي الأوكتان بمصفاة أسيوط الوطنية لتصنيع البترول، والذي يجرى حالياً التشغيل التجريبي له لحين الافتتاح الرسمي، بتكلفة استثمارية بلغت نحو 450 مليون دولار، وطاقة تصميمية تبلغ حوالي 660 ألف طن سنوياً.

وفيما يتعلق بأهم المشروعات الجاري تنفيذها في مجال التكرير والتصنيع، أوضح التقرير أنه جاري العمل على الانتهاء من مشروع توسعات شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور)، حيث إنه من المخطط الانتهاء من هذا المشروع في الربع الأول من عام 2022، بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 2.3 مليار دولار، وطاقة إنتاجية تصل لحوالي 600 ألف طن من البنزين 95/ سنة، وحوالي 1.3 مليون طن من السولار/سنة.

هذا إلي جانب أنه جاري العمل على تنفيذ مشروع مجمع إنتاج السولار بمصفاة أسيوط الوطنية لتصنيع البترول، والذي من المخطط الانتهاء من تنفيذه في سبتمبر 2022، بتكلفة استثمارية تبلغ نحو 2.9 مليار دولار، وطاقة إنتاجية تصل لـ 2.5 مليون طن منتجات بترولية/ سنة.

ونوه التقرير عن أن مصر جاءت في المركز الأول إفريقياً والرابع عربياً في القدرة التكريرية لعام 2019 بواقع 795 ألف برميل يومياً، وذلك وفقاً لبريتش بتروليم.

وفي السياق ذاته، سجلت السعودية 2835 ألف برميل يومياً، ثم الإمارات بـ 1307 ألف برميل يومياً، والعراق بـ 919 ألف برميل يومياً، والكويت بـ 736 ألف برميل يومياً، والجزائر بـ 657 ألف برميل يومياً، وجنوب إفريقيا بـ 520 ألف برميل يومياً، وقطر بـ 429 ألف برميل يومياً، ونيجيريا بـ 350 ألف برميل يومياً، وعمان بـ 334 ألف برميل يومياً، والبحرين بـ 260 ألف برميل يومياً، والمغرب بـ 201 ألف برميل يومياً.

مشروعات النقل

كما تناول التقرير، الحديث عن توسع الدولة في مشروعات قطاع النقل لترشيد الاستهلاك من الوقود، والتي تمثلت في التوسع في مشروعات الطرق والكباري لتقليل الهدر من الوقود الناتج عن الكثافة المرورية، حيث تم تنفيذ طرق بطول 4800 كم بالمرحلتين الأولى والثانية من إجمالي 7000 كم مخطط تنفيذها ضمن المشروع القومي للطرق.

وأيضاً تم تطوير وصيانة ورفع كفاءة 5000 كم من شبكة الطرق الحالية بتكلفة بلغت 15 مليار جنيه، بالإضافة إلي إنشاء 11 محور على النيل بتكلفة بلغت نحو 14 مليار جنيه.

تحويل السيارات

وبالنسبة لجهود تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي، ذكر التقرير أن عدد السيارات التي تعمل بالغاز الطبيعي وصل حتى الآن إلي 330 ألف سيارة، مشيراً إلي مبادرة تحويل وإحلال المركبات للعمل بالغاز الطبيعي، والتي تم إطلاقها في يناير 2021، والتي تستهدف تحويل 150 ألف سيارة وإحلال 250 ألف سيارة أخرى للعمل بالغاز الطبيعي خلال 3 سنوات.

وأبرز التقرير، جهود الدولة للتوسع في مشروعات مترو الأنفاق والجر الكهربائي لتقليل عدد رحلات السيارات، حيث تم التخطيط لتنفيذ نحو 2200 كم في مجال مشروعات الأنفاق والجر الكهربائي.

مترو الانفاق

ومن المخطط تنفيذ 27 مشروعاً من مشروعات مترو الأنفاق حتى عام 2024 بتكلفة 757 مليار جنيه، هذا بالإضافة إلي أنه جاري الانتهاء من تنفيذ مشروعي مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة ومونوريل مدينة 6 أكتوبر بتكلفة 2.2 مليار يورو، فضلاً عن أنه جار تنفيذ مشروع القطار الكهربائي بتكلفة 1.5 مليار دولار و10.5 مليار جنيه.

30 مليار جنيه قيمة تحويل محطات «الشباب - غرب دمياط - توسيع غرب دمياط» للعمل بنظام الدورة المركبة

6 مليار يورو تكلفة إنشاء الـ3 محطات في «بنى سويف والبرلس والعاصمة الإدارية» لتوليد الكهرباء بقدرة 14.400 ميجا وات

1.3 مليار دولار سنوياً من المتوقع أن تساهم المحطات في توفيرها من استهلاك الوقود في مصر

351 مليون جنيه وفر سنوى ناتج عن توفير جرام احد من المازوت معادل لكل كيلو وات/ساعة عام 2020/2019

بريتش بتروليم: مصر في المركز الأول إفريقياً والرابع عربياً في القدرة التكريرية

كما أوضح التقرير، أن الدولة اتجهت لتطوير قطاع الكهرباء منذ عام 2014، بهدف المساهمة في ترشيد الاستهلاك من الوقود، وذلك باعتباره أكبر القطاعات المستهلكة للغاز حيث بلغ استهلاكه حوالي 1.2 تريليون قدم3 خلال عام 2020/2019.

وأشار التقرير إلي قيام الدولة بإنشاء عدد من المحطات الجديدة تعمل بنظام الدورة المركبة، أبرزها محطات كهرباء سيمنز بـ (بنى سويف - البرلس - العاصمة الإدارية الجديدة)، لتوليد الكهرباء بقدرة 14400 ميجا وات، وبتكلفة بلغت نحو 6 مليار يورو.

وذكر التقرير، أن نسبة انخفاض معدل استهلاك الوقود بعد تنفيذ هذه المحطات حتى عام 2020/2019 بلغت نحو 11.9%، ومن المتوقع أن تساهم هذه المحطات في توفير ما بين 1 لـ 1.3 مليار دولار سنوياً من تكلفة استهلاك الوقود في مصر.

محطات الكهرباء

هذا وقامت الدولة بتحويل محطات الكهرباء لتعمل بنظام الدورة المركبة لتقليل استهلاك الوقود وتوليد قدرات أكبر من نظام الدورة البسيطة، حيث تم تحويل محطات (الشباب – غرب دمياط – 6 أكتوبر – أسيوط – توسيع غرب دمياط) للعمل بنظام الدورة المركبة، بقدرة 1840 ميجا وات، وبتكلفة بلغت نحو 30 مليار جنيه.

وأشار التقرير إلي زيادة القدرات الأسمية بنسبة 91.9%، حيث سجلت 59.5 ألف ميجا وات عام 2020/2019، في مقابل 31 ألف ميجا وات عام 2014/2013.

مصادر بديلة

كما توجهت الدولة نحو التحول لاستخدام مصادر بديلة للطاقة التقليدية لتخفيض الاعتماد على الوقود، حيث بلغ إجمالي قدرات الطاقة المتجددة في مصر حتى الآن نحو 5878 ميجا وات، في حين بلغت قيمة استثمارات تنفيذ مجمع بنبان للطاقة الشمسية، نحو 2 مليار دولار، علماً بأنه يضم 32 محطة بقدرة 1465 ميجا وات. وقد بلغت تكلفة تنفيذ محطة توليد الكهرباء من الرياح بمنطقة جبل الزيت بقدرة 580 ميجا وات نحو 12 مليار جنيه.

قطاع الكهرباء

وجاء في التقرير أن تطوير قطاع الكهرباء ساهم في ترشيد الاستهلاك من الوقود، حيث وصل الوفر السنوي الناتج عن توفير جرام واحد من المازوت معادل لكل كيلو وات/ ساعة إلي 351 مليون جنيه عام 2020/2019، حيث بلغ إجمالي الوفر 9.2 مليار جنيه عام 2020/2019 مقارنة بالعام السابق، ومن المستهدف أن يصل الوفر لـ 12.1 مليار جنيه خلال عام 2021/2020. ونوه التقرير عن أن الاستهلاك العالي من المازوت عام 2014/2013 لم يتسبب في تحقيق وفر يُذكر.

استهلاك الوقود

وأوضح التقرير، انخفاض استهلاك الوقود الفعلي بنسبة 11.7%، حيث وصل لـ 185.2 جرام مازوت معادل لكل كيلو وات/ ساعة عام 2020/2019 مقارنةً بـ 209.7 جرام مازوت معادل لكل كيلو وات/ ساعة عام 2014/2013، علماً بأنه من المستهدف أن يسجل استهلاك الوقود نحو 180 جرام مازوت معادل لكل كيلو وات/ ساعة عام 2021/2020.

وفي السياق ذاته، ذكر التقرير أنه من المقرر أن يساهم زيادة استهلاك الغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء على حساب المازوت في توفير مليارات الدولارات، مستعرضاً التوزيع النسبي لاستهلاك الوقود لإنتاج الكهرباء عام 2020/2019 مقارنة بعام 2014/2013.

ففيما يتعلق بالتوزيع النسبي لمصادر الطاقة المستخدمة في إنتاج الكهرباء عام 2020/2019، بلغت نسبة الغاز الطبيعي 94.14%، والمازوت 5.79%، والسولار 0.07%، بينما في عام 2014/2013 بلغت نسبة الغاز الطبيعي 75.25%، والمازوت إلي 24.32%، والسولار إلي 0.43%.

شهادات دولية

أشادت فيتش بما تبذله الحكومة المصرية من جهود لجذب المزيد من الاستثمارات لقطاعي النفط والغاز، مؤكدةً أنه على المدى الطويل سيجد المستثمرون فرصاً وموارد ضخمة بمشروعات النفط بالسوق المصري. وأكدت أن مشروعات تطوير وزيادة طاقة مصافي النفط المحلية، مثل التي يتم تنفيذها بمصافي ميدور وأسيوط ومسطرد، ستساهم في زيادة إنتاج المنتجات البترولية محلياً وتخفيف عبء استيراد البنزين.

وعلق البنك الدولي بأن قطاعي النفط والغاز سيظلان محركين رئيسيين للاستثمار الأجنبي المباشر، مدفوعين بالتوسع في اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج مع شركات النفط العالمية.

وذكر صندوق النقد الدولي بأن الحكومة المصرية تشرع في تحديث مصفاة الديزل بالإسكندرية لتحسين كفاءتها في استخدام الطاقة، وذلك بعد نجاحها في خفض استهلاك المنتجات البترولية وانبعاثاتها.

بدورها، أكدت الإيكونوميست على أن قطاع التكرير ساهم بشكل ملحوظ في نمو الاقتصاد المصري، كما أدى تشغيل مصفاة مسطرد إلي زيادة نمو قطاع التكرير.

توسع الدولة في مشروعات قطاع النقل لترشيد الاستهلاك..والتحول لاستخدام مصادر بديلة للطاقة التقليدية.. أبرز ملامح استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة

نمو المبيعات

AMIC تتوقع ارتفاع أسعار السيارات في الربع الثانى

شيفورليه الأولى في السوق المصري...ونيسان الثانية

كتبت - نور إدريس

توقع تقرير مجلس معلومات سوق السيارات أميك- AMIC اتجاه الشركات العالمية لتحريك أسعار الطرازات الجديدة المصدرة للسوق المحلية بنسب تتراوح بين 2 و5% اعتبارًا من الربع الثاني من هذا العام، رفع شركات الشحن العالمية أسعار خدماتها بنسب تصل إلى 100% منذ أخر العام الماضي 2020.

وأشار التقرير إلي ارتفاع مبيعات السيارات يناير 2021 مقارنة بالشهر نفسه عام2020، بزيادة 49.3% لتصل إلي مركبة. لافتا إلي ارتفاع في معدل مبيعات السيارات الملاكي في الربع الأول من يناير 2021 بسبة 71% بمعدل سيارات بعدد 14923، مقارنة بـ 8747 سيارة. في حين انخفضت مبيعات الميكروباص والأوتوبيس بنسبة 23.2% في يناير 2021 بمبيعات عددها 1995 مقارنة بشهر يناير 2020 حيث كان عددها 2598 مركبة. بينما ازدادت مبيعات الشاحنات زيادة بنسبة وصلت إلي 50.1% بمبيعات 3795 مركبة، مقارنة بمبيعات بـ 2528 مركبة.

وكشف (أميك) عن ترتيب مبيعات العلامات التجارية للسيارات داخل السوق المصري، وحصدت «شيفورليه» في المرتبة الأولي بمبيعات وصلت إلي 4079 وحدة، يليها «نيسان» بـ 2433 وحدة، ثم «تويوتا» التي شهدت ارتفاع ملحوظ في مبيعاتها فقد وصلت إلي 2159 وحدة.

فيما سجلت «أم جي» التي قد دخلت السوق مؤخرا عدد 1820 وحدة، وانتشرت «أم جي» بشكل ملحوظ في الفترة الأخيره لأسعارها المنخفضة مع جودتها العالية، وجاءت «هيونداي» في المركز الخامس مبيعات سيارات وصلت إلي 1584 وحدة، ثم « كيا « في المركز السادس بمبيعات سيارات وصلت إلي 939 سيارة.

وفي المركز السابع «شيري» لرفع مبيعاتها 885 وحدة، أما المركز الثامن فكان من نصيب «سوزوكي» حيث كانت مبيعاتها العام الماضي في شهر يناير199 وقد ارتفعت في يناير الماضي إلي 846 وحدة.

الحصان الرابح

كيا سبورتاج تتربع على عرش مبيعات سيارات الدفع الرباعي (SUV)

كشف تقرير مجلس معلومات سوق السيارات «أميك» عن بيع 14.9 ألف سيارات ركوب «ملاكي» خلال يناير الماضي، بنمو 71%، مقارنة بـ8.7 ألف مركبة في يناير 2020، رغم تداعيات فيروس كورونا. وشهدت مبيعات الشاحنات بمختلف فئاتها نموًا بنسبة 50.1% مسجلة 3.7 ألف وحدة، مقارنة بنحو 2.5 وحدة، خلال نفس الفترة من 2020. وحسب بيانات تقرير أميك، فإن مبيعات قطاع الأوتوبيسات تراجعت بنسبة 23.2% إلي 1.9 ألف وحدة، مقابل 2.5 ألف مركبة.

وحصد السيارة كيا سبورتاج على المرتبة الأولى في تصنيف سيارات الدفع الرباعي SUV كأفضل سيارة في تلك الفئة والأعلى مبيعًا في تقرير مجلس معلومات سوق السيارات «AMIC»، بحسب التصنيف الجديد مجلس معلومات سوق السيارات، حيث وضعت أشهر سيارات كيا سبورتاج 2021 على رأس قائمة الـSUV.

وتمتلك كيا سبورتاج حصة من السوق المصري لسيارات الدفع الرباعي تصل إلي نحو 17.9% من أجمالي السوق مما يعزز من مكانة كيا على القمة كانعكاس طبيعي لثقة العملاء بها.

وقال أحمد الخادم، رئيس قطاع السيارات لشركة كيا، فخورون بحصول كيا سبورتاج على المرتبة الأولى في تصنيف SUV بالسوق المصري والأكثر مبيعا، والذي يأتي انعكاسا للنجاح الذي حققته محليا وارتفاع الطلب عليها مما يعزز ثقة العملاء بالعلامة التجارية الأشهر.

وأكد أن حصول كيا سبورتاج على المركز الأول، يزيد من مسئوليات الشركة تجاه عملائها، الأمر الذي يؤكد ضرورة استمرار العمل لتقديم كل ما هو فريد، خاصة في ظل اهتمام قطاع كبير من المستهلكين بهذه الفئة من السيارات.

وأشار إلي أن السيارة الكورية ذات الأداء القوى كيا سبورتاج، يتمتع بأعلى درجات الرفاهية والأمان وتعتبر الحصان الرابح بتصميمها العصري الرياضي كونها سيارة عائلية مجهزة بأحدث التجهيزات الداخلية والخارجية.»

تتميز كيا سبورتاج بمحرك سعة 1600سي سي يولد 140 حصان متصل بناقل حركة أوتوماتيك من 6 سرعات والتن متوفرة بـ6 فئات بأسعار تبدأ من 400 ألف جنيه لتلبي جميع احتياجات السوق المصري، وتأتي الفئة الأولى LX بجنوط رياضية مقاس 16 بوصة و4 زجاج كهرباء ومرايات كهرباء ومفتاح ريموت بالإضافة إلي خاصية التحكم بالنظام الصوتي وبلوتوث من عجلة القيادة ومخرج USB ووسادة هوائية للسائق ونظام الفرامل المانعة للانزلاق (ABS).

أما الفئة الثانية LX CAM فتأتى بأسعار 410 ألف جنيه بالمواصفات السابقة بالإضافة إلي شاشة مقاس 8 بوصة وكاميرا خلفية وتدعيم خاصية Android Auto & Apple CarPlay وحساسات ركن خلفية وحساس إضاءة.

وتتوفر الفئة الثالثةLX FO بأسعار 445 ألف جنيه بالمواصفات السابقة بالإضافة إلي جنوط رياضية مقاس 17 بوصة ووسادة هوائية للراكب الأمامي ومثبت سرعة بتحكم من عجلة القيادة وإشارات بالمرايات الجانبية بالإضافة إلي إضاءة (LED) بالمصابيح الأمامية تعمل عند إدارة المحرك. أما الفئة الرابعة LX FO¬+ فتأتي بأسعار 455 ألف جنيه بالمواصفات السابقة بالإضافة إلي 6 وسائد هوائية (وسائد جانبية مدمجة بالكراسي ووسائد ستائرية) وبرنامج التوازن عند المرتفعات والمنحدرات (DBC / HAC) والتحكم الإلكتروني بالثبات (ESC) وبرنامج تدعيم المكافح (BAS) ونظام تعزيز اتزان السيارة مع عجلة القيادة (VSM)

أما عن الفئة الخامسة Highline+ بسعر 490 ألف جنيه فتأتي بالمواصفات السابقة وفتحة سقف بانوراما وتكييف أوتوماتيك ثنائي التحكم ومرايات ضم كهرباء ومرآة ذاتية التعتيم (ECM) ومفتاح ذكي (smart key) مع زر إدارة وإيقاف المحرك بالإضافة إلي إمكانية إدارة المحرك عن بعد وعجلة القيادة وناقل الحركة من الجلد. وأخيرا الفئة السادسة Topline+ بسعر 530 ألف جنيه فتأتي بالمواصفات السابقة بالإضافة إلي مصابيح أمامية بإضاءة LED وفرش جلد وتحكم كهربائي لوضعية كرسي السائق في 10 اتجاهات وتحكم كهربائي لوضعية كرسي الراكب الأمامي في 8 اتجاهات هذا وشنطة كهرباء ذكية الفتح وفرامل يد اليكترونية (EPB) وشاحن لاسلكي للهواتف ومصابيح خلفية LED.

قصة نجاح

«إم جي» تحصد لقب «العلامة التجارية الأسرع نموًا في مصر»

خلال عامين فقط، حققت شركة المنصور للسيارات, الوكيل الحصري لشركة «إم جي» إنجازًا جديد للعلامة البريطانية العريقة، بفضل سياسة « المنصور للسيارات التوسعية وتوفير مواصفات ممتازة بسعر منافس وتقديم خدمات ما بعد البيع.

استحوذت العلامة البريطانية العريقة MG على 8% من إجمالي مبيعات سوق السيارات، بعدد وحدات مباعة يتعدى 21 ألف سيارة، بعد مرور عامين فقط من طرحها تحت مظلة المنصور للسيارات، بحسب التقرير السنوي لمركز معلومات مجلس مسوقي السيارات «أميك». لتصبح MG العلامة التجارية الأسرع نموًا في تاريخ سوق السيارات المصرية.

وحققت الشركة الريادة في السوق المصري من خلال طرح 5 طرازات مهمة تلبى مختلف رغبات العملاء، بالإضافة إلي موديلين جديدين ستقدمهم MG إلي عملائها خلال العام الحالي أحدهما ستكون صديقة للبيئة، وذلك تماشيا مع المبادرة الرئاسية المصرية للحفاظ على البيئة.

خطة شركة المنصور للسيارات الوكيل الحصري لعلامة MG في مصر تمثلت في إنشاء المزيد من نقاط البيع التي تعدت 26 مركز بيع، بالإضافة إلي 7 مراكز خدمات ما بعد البيع، التي تعتبر المعيار الرئيسي للمستهلك المصري، والذي يعزز من ثقته في العلامة التجارية الرائدة.

وتمتلك المنصور للسيارات خطة طموحة للتوسع خلال عام 2021 تركز علي فتح المزيد من الفروع ليس فقط بالقاهرة وضواحيها لكن أيضا بالمحافظات الأخرى لملاحقة الطلب الكبير علي السيارات.

التوسع في مراكز البيع وتقديم خدمات ما بعد البيع.. استراتيجية المنصور للسيارات

وعلى النطاق العالمي استطاعت العلامة التجارية MG، تقديم نماذج جديدة للسيارات مثل E-Motion X-Motion اللاتي أثبتت نجاحا كبيرا في تقديم لغة تصميم متطورة بفضل الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة. حصدت موديلات MG المختلفة على العديد من الجوائز والألقاب ومن ضمنها سيارة MG ZS EV التي توجت بلقب « Medium EV of the year للعام الثاني على التوالي من قبل «Company Car And Van 2021»، وسيارة MG5 EV التي حازت على جائزة "Best Value EV» من قبل Which EV"»

وتسعى MG بشكل دائم للابتكار وإضفاء مميزات نسبية لسياراتها، وهو ما جعلها قادرة على تحقيق العديد من الإنجازات الكبرى وحصد ثقة العملاء في خلال عامين فقط، بما يؤهلها الآن للتخطيط بشكل أكبر لمواصلة هذه الرحلة الناجحة والجديرة بثقة المستهلك المصري بمزيد من الحماس والمسؤولية.

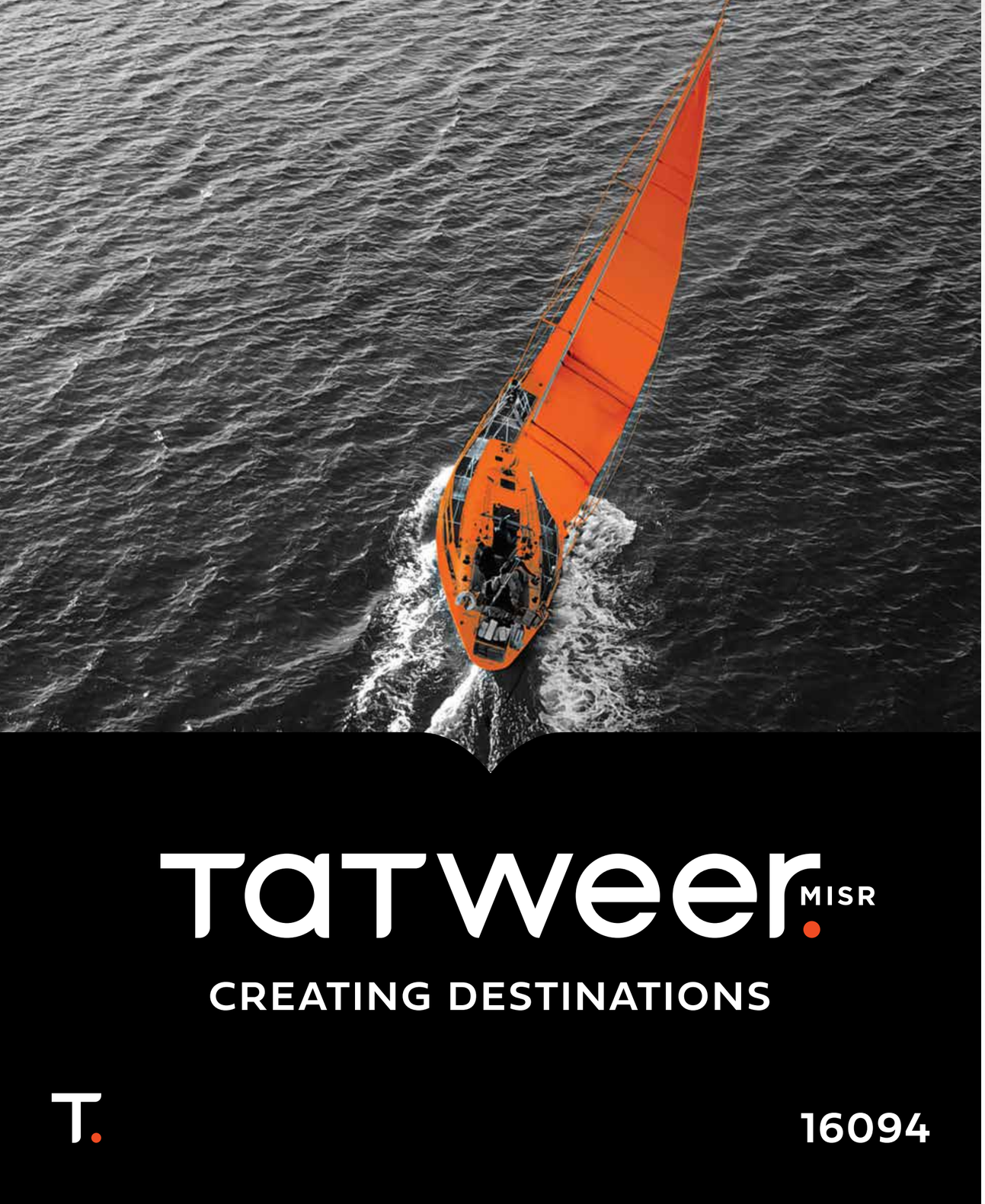

خطة عالمية

نيسان تطلق طرازات قاشقاي وأريا قريباً في أوروبا

تسعى شركة نيسان لتحقيق أهداف خطة نيسان العالمية Nissan Next، بإطلاق العديد من طرازات نيسان الرئيسية مثل قاشقاي وأريا قريبًا في أوروبا، وتشهد نيسان نموًا مضطرد في أسواق المنطقة، بفضل الموديلات الجديدة التي تقدمها بدءً من السيارة الرائعة نيسان باترول والسيارة ماجنيت التي تم إطلاقها في الهند مؤخراً.

ولتنفيذ أهداف الخطة عينت شركة نيسان غييوم كارتييه، رئيسًا جديداً لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوقيانوسيا وأوروبا. ويتولي بدءً من أول إبريل2021، كافة عمليات وأنشطة الشركة بالمنطقة، والتي تشمل 140 دولة في أربعة قارات يقطنها 3.8 مليار نسمة، بنسبة تبلغ 30% من إجمالي أسواق السيارات حول العالم.

يمتلك «كارتييه» خبرة تتجاوز الـ 25 عامًا، شغل خلالها العديد من المناصب القيادية على المستوى الإقليمي والعالمي من خلال العمل في نيسان.

وقبل توليه مهام منصبه الجديد، عمل «كارتييه» في منصب نائب رئيس منطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوروبا وأوقيانوسيا، ورئيس منطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند.

وقد انضم للعمل في شركة نيسان عام 1995 كمديراً لقطاع خدمات ما بعد البيع، ثم تقلد العديد من المناصب القيادية داخل نيسان وتحالف الشركة بما في ذلك رئيس وحدة أعمال داتسون العالمية، والمدير التنفيذي ونائب رئيس شركة ميتسوبيشي موتورز، ونائب رئيس قطاع المبيعات والتسويق في أوروبا، وسيعمل في منصبة الجديد تحت قيادة كريستيان فاندينهيندي، نائب رئيس قطاع الأداء للعلامه التجاريه، ورئيس قطاع الجودة في نيسان.

كما تولى كارتييه مهام جيانلوكا دي فيكي، والذي عمل لمدة ثلاثة سنوات في منصب رئيس نيسان في أوروبا وأصبح بعد ذلك رئيسًا لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوروبا وأوقيانوسيا.

وأعرب «كارتييه» عن سعادته في قيادة الشركة بالمنطقة التي تتميز بالتنوع الثقافي، في مرحلة تشهد تغييراً غير مسبوقاً في صناعة السيارات مع تقديم طرازات جديدة ومتعددة بتكنولوجيه حديثة لنيسان في العديد من الأسواق في المنطقة».

وأضاف تشهد المرحلة القادمة نمواً مستدامًا لشركة نيسان، يتضمن الاستمرار في التقدم بخطوات ثابتة لخطة نيسان العالمية Nissan NEXT،والإسراع في اتخاذ خطوات تُمكن نيسان من الاعتماد على السيارات التي تعمل بالكامل عن طريق الكهرباء في الأسواق الأوروبية بحلول عام 2023، فضلا عن إثراء الطرازات التي نقدمها لعملائنا في أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوقيانوسيا.»

كما أعلنت شركة نيسان تولي ليون دورسيرس مهام «كارتييه» في منصب النائب الأول لرئيس شركة نيسان، لقطاع المبيعات والتسويق، لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوروبا وأوقيانوسيا بدءً من الأول من إبريل.

ويعمل دورسيرس في منصبه الجديد تحت قيادة كارتييه، حيث يقود قطاعات المبيعات وشبكات الموزعين واستراتيجية المنتجات وتسعيرها، بالإضافة إلي إثراء تجارب العملاء.

وكان دورسيرس منصب نائب الرئيس لقطاعات المبيعات والتسويق وضمان جودة الخدمات المُقدمة للعملاء وتطوير شبكات الموزعين بمقر الشركة الرئيسي باليابان، حيث أنضم للعمل في نيسان كمتدرب في 1992، وعمل بالعديد من المناصب القيادية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي في قطاعات المبيعات والتسويق.

وقال دورسيرس:» ستُمكن منطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوروبا وأوقيانوسيا شركة نيسان من تحقيق المزيد من التنافسية في مختلف أنشطة وعمليات الشركة مما يسمح لنيسان بتقديم أحدث التكنولوجيات على نحو أكثر سرعة للعملاء في مختلف الأسواق في المنطقة». وأضاف مع طرح طرازات مثل أريا وقاشقاي وماجنيت وكيكس، وتكنولوجيات مثل e-POWER وProPILOT، بدأ العملاء يشعرون بالتطور المميز الذي ستقدمه سيارات نيسان ويتوقعون المزيد خلال السنوات القادمة مع العديد من الابتكارات والسيارات والتكنولوجيات الكهربائية.»

غييوم كارتييه

كارتييه رئيسًا جديداً لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط والهند وأوروبا وأوقيانوسيا

CITY EDGE
DEVELOPMENTS
المطـــور العقـــاري الوطـــني
المستقبل مدن
العاصـــمة الجديـــدة
cityedgedevelopments.com
16044